واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي ارتكاب المجازر في قطاع غزة، مركزة حربها التدميرية لليوم الثالث على التوالي على مخيم النصيرات، بالإضافة إلى استهداف مناطق أخرى من القطاع المحاصر، ما رفع عدد الشهداء في اليوم الـ190 للعدوان إلى 33686 شهيداً و76309 إصابة

الاحتلال يصعّد حرب الإبادة في غزة

اشتباكات عنيفة في مخيم النصيرات... وتلاشي حديث مفاوضات الهدنة

فلسطينيون يتفقدون الدمار في دير البلح أمس (أشرف أبو عمرة/الأناضول)

غزة، حيفا ـ **العربي الجديد**

وسط تراجع الحديث عن المفاوضات بين المقاومة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي للتوصل إلى هدنة في قطاع غزة وتبادل أسرى، ركزت قوات الاحتلال، لليوم الثالث على التوالي، نيرانها التدميرية على مخيم النصيرات وسط القطاع الذي شهد مواجهات عنيفة بين الاحتلال والمقاومة، بالإضافة إلى مواصلتها حرب الإبادة ضد السكان، ما أدى إلى سقوط مزيد من الشهداء والجرحى، مع حصار مشدد على أكثر من مليوني فلسطيني ومنع حتى المواد الطبية وأغذية الأطفال من الوصول إلى القطاع.

وفي حين ما زال الوسطاء القطريون والمصريون والأميركيون بانتظار ردّ كلّ من حركة حماس وإسرائيل على مقترحهم الأخير للتهدئة، تتزايد المخاوف من اتّساع رقعة الحرب، على الأرض الفلسطينية المحتلة وفي المنطقة، أخذاً بعين الاعتبار تطورات الأيام والساعات الماضية. وبينما كان مستوطنون يشنون أعنف حملة منذ أشهر على بلدات فلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، يهيمن التصعيد بين إيران وإسرائيل على الاتصالات الدولية والإقليمية وسط ترقب لرد طهران على استهداف قنصليتها في دمشق مطلع شهر إبريل/نيسان الحالي في ظل تصاعد تهديداتها التي اقترنت أمس باحتجاز القوة البحرية للحرس الثوري الإيراني سفينة حاويات مرتبطة بإسرائيل قرب مضيق هرمز في الخليج. ورداً على ذلك، أعلن المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي دانيال هغاري، في بيان، أن «إيران ستتحمل تبعات خيار تصعيد الوضع بشكل أكبر». وقال «عزّزنا جاهزيتنا لحماية إسرائيل من هجوم إيراني جديد. ونحن بدورنا مستعدّون للردّ».

وأعلنت وزارة الصحة في قطاع غزة، في بيان أمس السبت، أن الاحتلال الإسرائيلي ارتكب خمس مجازر ضد العائلات في قطاع غزة، وصل منها إلى المستشفيات 52 شهيداً و95 إصابة خلال الـ 24 ساعة الماضية، مشيرة إلى أن عدداً من الضحايا ما زال تحت الركام وفي الطرقات، ولا تستطيع طواقم الإسعاف والدفاع المدني الوصول إليهم. وأشارت إلى ارتفاع حصيلة العدوان الإسرائيلي منذ السابع من أكتوبر الماضي إلى 33686 شهيداً و76309 إصابات.

وقصفت قوات الاحتلال مجدداً مدرسة تابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) تؤوي نازحين في مخيم النصيرات، وسط قطاع غزة. وأفاد شهود عيان لوكالة الأناضول أن المدفعية الإسرائيلية قصفت مدرسة تابعة للوكالة في منطقة المخيم الجديد بالنصيرات، ما أدى إلى إحداث أضرار بالغة في المدرسة، من دون الحديث عن وقوع إصابات. وهذا القصف هو الثاني الذي تتعرض له المدرسة التي تحمل اسم «المخيم الجديد الابتدائية المشتركة»، خلال أقل من 24 ساعة. ومساء أمس الأول الجمعة، أعلن الدفاع المدني في غزة، في بيان، سقوط عدد من الشهداء والجرحى عقب استهداف المدفعية الإسرائيلية المدرسة في مخيم النصيرات، والتي تؤوي عدداً كبيراً من المهجّرين، غالبيتهم من النساء والأطفال.

ارتفع عدد الشهداء منذ بدء العدوان إلى 33686

حذّرت بلدية غزة من أن تراكم النفايات سيؤدي إلى انتشار الأمراض

وسقط 3 شهداء وعدد من الجرحى جراء قصف الاحتلال الإسرائيلي منزلاً في النصيرات وسط قطاع غزة، فيما دمرت قوات الاحتلال بالكامل برجاً سكنياً بأرض المفتي غربي المخيم. وشنّ طيران الاحتلال غارة قرب مسجد معاذ بن جبل بمخيم النصيرات، فيما سُجلت إصابات بقصف استهدف دوار غراب بالمخيم الجديد غرب النصيرات. كما استهدفت مدفعية الاحتلال شرقي مخيم البريج ودير البلح وسط قطاع. واستشهد فلسطينيان في غارة شنها طيران الاحتلال الإسرائيلي على محيط مدينة الشيخ زايد السكنية شمالي قطاع غزة، فيما جدد طيران الاحتلال شن غاراته على تلة قليبو ومدينة الشيخ زايد. وقصفت مدفعية الاحتلال المناطق الشرقية لجباليا شمال القطاع، فيما استهدفت طائراته عمارة كحيل في محيط مفترق السامر، ما أدى إلى اشتعال النيران فيها.

وحذرت بلدية مدينة غزة، في بيان، من أن «تراكم النفايات وتسرب مياه الصرف الصحي للشوارع وبرك تجميع مياه الأمطار سيتبعها انتشار الحشرات الضارة وانتشار الأمراض» بين السكان.

في هذه الأثناء، أعلنت «سرايا القدس»، الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي، أنها سيطرت على طائرة إسرائيلية من نوع «سكاي لارك» بدون طيار في خانيونس، جنوب قطاع غزة. وأعلنت «كتائب شهداء الأقصى»، في بيان من جهتها، أن عناصرها نفذوا خلال الـ48 ساعة الماضية، 5 مهمات، مشيرة إلى خوض اشتباكات ضارية، واستهداف دبابة إسرائيلية بقذيفة «آر بي جي» في محور التقدم شمال مخيم النصيرات وسط قطاع غزة، ما أدى إلى وقوع العديد من القتلى والجرحى في صفوف جيش الاحتلال.

من جهته، قال المتحدث باسم حركة حماس عبد اللطيف القانوع، في بيان أمس السبت، إن الجيش الإسرائيلي «صعّد من حرب الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني في غزة خلال أيام عيد الفطر (الذي بدأ الأربعاء الماضي) وضاعف استهداف المدنيين وارتكاب المجازر». وأضاف أن «الاحتلال المجرم لم يراع حرمة لشهر رمضان ولا لطقوس عيد الفطر، بل ضاعف استهداف المدنيين وارتكاب مزيد من المجازر وهو ما يمثل تمرداً على كل الأعراف والقوانين الدولية والمواثيق الإنسانية». ودعا «الشعوب العربية والإسلامية وأحرار العالم إلى الخروج بالمسيرات واستدامة حالة التظاهرات لنصرة الشعب الفلسطيني والضغط باتجاه وقف الحرب المسعورة» على القطاع. واعتبر أن «استدامة التظاهرات في مختلف مدن العالم وتوسيع مساحة الدعم والإسناد أحد أهم أدوات نصرة شعبنا الفلسطيني والضغط لوقف الحرب المجنونة».

في موازاة ذلك، قال الرئيس السابق لجهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي (الشاباك) نداف أرغمان، للقناة 12 العبرية أمس السبت، إن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو غير مناسب لهذا المنصب، وإنه «يجر البلاد إلى الهلاك»، داعياً إلى إجراء الانتخابات بسرعة في إسرائيل. وشدد على أن نتنياهو مسؤول مباشرة عن هجوم 7 أكتوبر الماضي، الذي وصفه بأنه «أكبر كارثة منذ تأسيس إسرائيل». وأوضح أن نتنياهو «هو المسؤول عن الفشل الذريع، ولا أحد غيره»، مشيراً إلى أن «من لا يتحمل مسؤولية فشل بهذا الحجم لا يصلح أن يكون قائداً».

للحديث تتمة...

توظيف «داعش»

عبسي سميسم

رغم كل الجهود الدولية التي تُبذل في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، سواء من التحالف الدولي الذي أُسّس خصيصاً لمحاربة التنظيم أو من القوى المحلية التي تستخدم كقوى على الأرض للقضاء عليه، فقد أعلن التنظيم أول أمس الجمعة عن 15 عملية نفذها خلال الأسبوعين اللذين سبقا الإعلان. كذلك أعلن تنفيذه 21 عملية خلال الأيام العشرة الأخيرة من شهر رمضان، في مؤشّر على تنامي قوة التنظيم وقدراته على تنفيذ هجماتٍ على تخوم البادية السورية تستهدف، في المرحلة الحالية، «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) وقوات النظام. ولم تتمكّن الأخيرة أو حتى «قسد» أو القوات الدولية التي تدعمهما من القضاء نهائياً على هذا التنظيم الذي ينحصر وجوده ضمن منطقة صحراوية. مع العلم أنه يمكن القضاء على عناصر التنظيم في المنطقة بسهولة، رغم اتساع مساحتها، كونها في معظمها منطقة مكشوفة ويسهل استهدافها، ويصعب تأمين الموارد إليها في حال إحكام حصارها، ولأن القوى التي تحارب التنظيم مدعومة من قوى عظمى، (النظام تدعمه الطائرات الروسية، و«قسد» يدعمها تحالف من 86 دولة بزعامة الولايات المتحدة، بميزانية تصل إلى مئات ملايين الدولارات). وعلى الرغم من تسويق كل القوى الخطر الذي يشكّله «داعش» على المنطقة والعالم، إلا أن الواقع يشي بأن وجود هذا التنظيم يشكّل ضرورة لكل القوى التي تحاربه. وعلى مستوى دول التحالف الدولي، تكمن ضرورة وجود «داعش» في الاستخدام السياسي لهذه الحرب من مسؤولي تلك الدول في حملاتهم الانتخابية وتسويق أنفسهم محاربين للإرهاب أمام جمهورهم. كما أن روسيا تنافس الولايات المتحدة في تصدير نفسها محارباً للإرهاب، كما أنها تستغل التنظيم في تعويم النظام السوري دولياً من خلال فرضه شريكاً في محاربة الإرهاب. إلا أن المصلحة الكبرى في بقاء التنظيم هي للقوى المحلية التي تحاربه، فبالنسبة لـ«قسد»، استمرار وجودها أصلاً مرتبط بوجود «داعش»، كونها أسّست لمحاربته. و«قسد» تستخدم وجود التنظيم لابتزاز الغرب واستمرار دعم وجودها، كما تستخدم عمليات «داعش» لتأمين استمرار تمويلها. ويستفيد النظام السوري من وجود التنظيم في تأهيل نفسه دولياً من خلال تسويق نفسه محارباً للإرهاب، كما يستخدم التنظيم في تخويف السكان في مناطق سيطرته، وخصوصاً الأقليات وإفهامهم أن بديل النظام هو تلك التنظيمات.

المستوطنون يستبيحون الضفة الغربية

كانت العديد من قرى الضفة الغربية، لا سيما في رام الله ونابلس، أمس السبت، على موعد مع حملة جديدة من هجمات المستوطنين، الذين عاثوا خراباً وتدميراً

فلسطيني يعاين آثار اعتداءات المستوطنين في المغير أمس (جعفر اشتية/فرانس برس)

رام الله ـ **نائلة خليل**
جهاد بركات، سامر خويرة
حيفا ـ **نايف زيداني**

في أعنف الهجمات منذ عملية طوفان الأقصى، في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، شنّ مستوطنون مسلحون اعتداءات متواصلة ومتنقلة، طيلة يوم أمس، على بلدات فلسطينية عدة في الضفة الغربية المحتلة، شملت اعتداءات على الفلسطينيين أسفرت وفق الهلال الأحمر الفلسطيني، حتى مساء أمس، عن إصابة نحو 16 فلسطينياً، في قرى رام الله ونابلس، فضلاً عن إحراق سيارات ومنازل وإغلاق لمداخل 12 قرية. وشكلت هجمات أمس استمراراً لما بدأه المستوطنون من اعتداءات مساء الجمعة تركزت في قريتي المغير وأبو فلاح، شمال شرقي رام الله، وأسفرت عن استشهاد المواطن جهاد عفيف أبو عليا، برصاص المستوطنين وإصابة 40 آخرين وحرق 30 منزلاً و60 مركبة، متخذين من اختفاء مستوطن مراهق في المنطقة، والذي تبين أمس مقتله، ذريعة لاستباحتهم مناطق الضفة الواحدة تلو الأخرى. وقال الجيش الإسرائيلي إنه عثر على جثة المستوطن، بنيامين أحيماير (14 عاماً)، بعد مقتله في «هجوم إرهابي»، مضيفاً في بيان أن «القوات الأمنية تواصل ملاحقة المشتبه بتورطهم في الهجوم». من جهته أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، في بيان صدر عن مكتبه، ظهر أمس، العثور على جثة المستوطن، معتبراً أن «قتل الفتى هو جريمة شنيعة»، مضيفاً أن قوات الجيش وجهاز الأمن الداخلي (الشاباك) «يلاحقون القتلة». وكان جيش الاحتلال قد نشر قوات كبيرة لتمشيط المنطقة المحيطة بمستوطنة ملاخي هشالوم، حيث فقد المستوطن القتيل، فيما حذّر وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت من وقوع هجمات انتقامية، معتبراً أنه «ينبغي ألا يلجأ أحد إلى تنفيذ القانون بنفسه»، بالتزامن مع أنباء عن قرار جيش الاحتلال استدعاء مزيد من القوات وحرس الحدود إلى الضفة الغربية بعد مشاورات أمنية.

في موازاة ذلك دعت لجنة التنسيق الفصائلي في محافظة نابلس، في بيان أمس، كافة المجالس القروية والبلدية وفصائل العمل الوطني وكافة اللجان الشعبية، في قرى محافظة نابلس، إلى «إعلان حالة الطوارئ والنفير العام لمواجهة والتصدي لقطعان المستوطنين والدفاع عن الأهالي، وحماية المواطنين وممتلكاتهم من وحشية وعربدة واعتداءات المستوطنين». كذلك دعت القوى الوطنية والإسلامية في محافظة رام الله والبيرة الجماهير الفلسطينية إلى «التصدي بشكل جماعي وواسع لهذه الاعتداءات الفاشية لجيش الاحتلال ومستوطنيه، والحفاظ على حالة استنفار ويقظة دائمة ومتواصلة». ووصفت حركة حماس «تصاعد الهجمات المسعورة التي تنفّذها مليشيات المستوطنين» بأنها «جرائم حرب موصوفة» في سياق مخطط الاحتلال الرامي إلى الاستيلاء على أراضي الضفة الغربية وطرد وتهجير أهلها منها. بدورها اعتبرت حركة الجهاد الإسلامي أن الاعتداءات «تأتي في سياق المخططات التي يعد لها الكيان لتهجير الشعب من الضفة، واستكمالاً لحرب الإبادة ضد شعبنا الأبي والمتمسك بأرضه في غزة».

وأسفرت هجمة المستوطنين المستعرة عن 16 إصابة على الأقل، حتى مساء أمس، من بينها، وفق الهلال الأحمر الفلسطيني، أربع إصابات بالرصاص الحي بالأطراف، وإصابة خامسة نتيجة الاعتداء بالضرب، في قرية دوما، جنوب نابلس. وقال رئيس مجلس قروي دوما، سليمان دوابشة، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن القرية تعرّضت، منذ مساء أول من أمس، «لهجوم كبير من قطعان المستوطنين الذين وصلوا لأول مرة إلى وسط القرية تقريباً، بدون مرافقة قوات الاحتلال الإسرائيلي، والتي تعمل على حمايتهم عادة»، «بادعاء البحث عن المستوطن». ولاحقاً انتشرت مجموعات من المستوطنين داخل القرية «يقدر عددها بنحو مائة يحملون العصي والقضبان الحديدية، واستولوا على منازل وحولوها إلى مراكز للتحقيق مع الأهالي»، ميدانياً. ولفت إلى أن «نحو عشرة منازل أحرقها المستوطنون بالكامل، فيما أطلق جنود الاحتلال الرصاص تجاه الشبان الفلسطينيين وأصابوا عدداً منهم»، مضيفاً أن المنطقة الجنوبية من القرية باتت تحت سيطرة المستوطنين بشكل كامل. بدوره قال الناشط في مقاومة الاستيطان، عزات دوابشة، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن الهجوم «يعد الأعنف والأكثر جرأة للمستوطنين الذين هاجموا القرية بدون اعتمادهم على جيش الاحتلال». وأضاف أنه سمِع المستوطنين وهم ينسقون عبر أجهزة لاسلكية مع مجموعات أخرى تهاجم بلدات وقرى مجاورة، «ما يدل على أن ما يجري مدروس تماماً وليس مجرد عمل عشوائي». من جهتها ذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية، وفا، أن ستة مواطنين أصيبوا بالرصاص الحي، أحدهم إصابته حرجة بالرأس، ظهر أمس، في هجوم شنه مستوطنون على قرية المغير، شرق رام الله. وأضافت أن المستوطنين أضرموا النار في منزل خميس أبو عليا، في القرية، ما أدى إلى إحراقه بالكامل، كما أحرقوا مركبة إطفاء كانت متوجهة لإطفاء النيران. وفي الأثناء أطلق مستوطنون النار على موكب تشييع الشهيد جهاد عفيف أبو عليا (25 عاماً)، الذي ارتقى أول من أمس، في هجوم للمستوطنين على القرية. في هذا الصدد ذكر نائب رئيس بلدية المغير، نعيم مرزوق، أن أهالي القرية أعادوا جثمان الشهيد أبو عليا إلى مستشفى رام الله الحكومي، بعد أن وصلوا إلى مداخل مدينة رام الله، إذ فوجئوا بتجمعات المستوطنين على بعد مئات الأمتار. وأضاف أن المستوطنين أغلقوا «مداخل القرية الثلاثة الرئيسية، والشارع الرئيسي بين رام الله ونابلس»، فيما تقع المغير على هذا الطريق. وأشار إلى وقوع ثلاث إصابات برصاص المستوطنين، إحداها خطيرة بالرأس واثنتان بالأرجل، في هجوم نفذوه غرب القرية. وشملت اعتداءات المستوطنين أمس إغلاق مداخل أكثر من 12 قرية فلسطينية، منذ صباح أمس، إضافة للشارع الرئيسي، الذي يصل شمال الضفة الغربية بوسطها، والمعروف بطريق نابلس - رام الله. وقال شهود عيان لـ«العربي الجديد» إن هناك تجمعات كبيرة للمستوطنين على مداخل قرى المغير وأبو فلاح وسلواد والمزرعة الشرقية ويبرود وسنجل ودير دبوان وكفر مالك ودير جرير ورمون وبيتين وترمسعيا. وأطلق مستوطنون النار تجاه المنازل في قرية بيتين، وتحديداً قرب جسر دير دبوان، ما أدى لإصابة شاب بجروح بالرصاص الحي في الفخذ، كما أحرقوا شاحنة في القرية.

في سياق متصل أصيب الشقيقان يزن وحميدو نائل عدوان من قرية رافات، بمحافظة سلفيت، أمس، برضوض، فيما تم تحطيم عدة مركبات في هجوم للمستوطنين. في غضون ذلك، هاجم مستوطنون آخرون مركبات المواطنين قرب دوار عين سينيا، شمال رام الله، ما أدى إلى تضرر عدد منها. كذلك ذكرت مصادر محلية أن مستوطنين هاجموا بالحجارة عدة منازل في قرية الساوية، جنوب نابلس.

من جهته قال مؤيد شعبان، رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان (حكومية)، لوكالة الأناضول أمس، إن المستوطنين يهاجمون قرى بالضفة الغربية بأسلحة وزعتها عليهم الحكومة الإسرائيلية، داعيا إلى تدخل دولي لإيقاف «جرائم تلك العصابات». وأضاف أن وزير الأمن الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، «وزع أكثر من 16 ألف قطعة سلاح في كل الضفة الغربية والقدس» المحتلة. ولفت إلى أن «هذه العصابات مدعومة أيضاً بقرارات مما تسمى الإدارة المدنية التابعة للجيش، وما يسمى أيضاً قرارات جيش الاحتلال سواء كان ذلك بمصادرة الأراضي أو وضع اليد عليها لغرض تنفيذ خطة (وزير المالية) بتسلئيل سموتريش بإيجاد مناطق عازلة حول المستوطنات، وتشريع البؤر الاستيطانية».

اعتقالات متواصلة

طاولت اعتقالات الاحتلال، أمس السبت، محافظتي طوباس والخليل، فيما اعتقل نحو 20 عاملاً من قطاع غزة، لدى اقتحام بلدة إذنا في الخليل. وكان نادي الأسير الفلسطيني قد أعلن أن قوات الاحتلال اعتقلت خلال أيام عيد الفطر، منذ الأربعاء الماضي، 50 مواطناً على الأقل من الضفة الغربية. كما شملت اقتحامات الاحتلال، أمس، مدينة قلقيلية وقرى غربي محافظة جنين، فيما أفيد عن إطلاق مقاومين النار على حاجز حوارة العسكري جنوبي نابلس.

مباحثات مصرية إسرائيلية أميركية حول عملية رفح

يتحدث مصدر مصري لـ«العربي الجديد» عن إجراء مصر والاحتلال، بمشاركة أميركية، مباحثات خاصة بالعملية العسكرية الإسرائيلية في رفح

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قال مصدر مصري، لـ«العربي الجديد»، إن هناك مباحثات جديدة تجري بين الطرفين المصري والإسرائيلي، بمشاركة أميركية، حول الترتيبات الأمنية الخاصة بمنطقة رفح الحدودية بين شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة. وشدد على أن «مسألة إدارة مصر قطاع غزة، أو إرسال قوات عسكرية للمشاركة في تأمين القطاع مرفوضة تماماً». وبحسب المصدر، الذي تحدث لـ«العربي الجديد»، فإنه «عُرض على مصر وجود عسكري مشترك مع جيش الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة منذ الأسبوع الأول للحرب التي اندلعت في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، لكنها رفضت ذلك بشكل قاطع». وأوضح المصدر أنه «حتى لو انسحبت إسرائيل من قطاع غزة، فإن مصر لن تقبل بأن تشارك بقوات عسكرية، نظراً لأن القطاع لا يزال تحت الاحتلال، لأن انسحاب جيش الاحتلال الأحادي الكامل (المزعوم)، الذي حدث في عام 2005، لا ينفي الاحتلال، لأنه لا يوجد انسحاب مع الحصار الكامل للحدود وقطع كل سبل الحياة». واعتبر أن «الاحتلال العسكري لا يعني بالضرورة وجود الدبابات والمدافع في الإقليم المحتل، وهو ما اتفق عليه معظم فقهاء القانون الدولي. وبالتالي فإن وجود أي جندي مصري في ظل هذه الظروف يعتبر مشاركة في الاحتلال». وحول الترتيبات الأمنية التي يتم التباحث حولها، قال المصدر إنها «تخص محور صلاح الدين (فيلادلفيا) ومسألة تأمين الحدود لمنع دخول الأسلحة إلى قطاع غزة، بالإضافة إلى العملية العسكرية الإسرائيلية المرتقبة في مدينة رفح الفلسطينية». وفي السياق نفسه، أكدت مصادر مصرية أن القاهرة «لن ترسل جندياً واحداً إلى قطاع غزة، مهما حدث، لأن ذلك يعد خطأ أحمر لا يمكن تجاوزه تحت أي ظرف». وكان وزير الخارجية المصري سامح شكري قد تلقى اتصالاً أول من أمس الجمعة، من نظيره الأميركي أنتوني بلينكن، أكد خلاله الأول «رفض إقدام إسرائيل على أي عملية عسكرية برية في رفح الفلسطينية، لا سيما في ظل العواقب الإنسانية الجسيمة لمثل هذا الإجراء، وتداعياته الخطيرة على أمن واستقرار المنطقة»، بحسب بيان مصري. وفي السياق، قال المساعد السابق لوزير الخارجية المصري، السفير عبد الله الأشعل، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «الرد الإيراني المحتمل على الهجوم الإسرائيلي على قنصلية طهران في دمشق، قد يؤخر عملية رفح لكنه لن يلغيها، في ظل التوافق الأميركي الإسرائيلي على ضرورة الدخول إلى رفح الفلسطينية، لكن مع الحفاظ على المدنيين وعدم المساس قدر المستطاع بهم والعمل على إخلائهم قبل الدخول إلى المدينة».

مصدر مصري: القاهرة لن تشارك بقوات عسكرية في القطاع

من جهته، قال الباحث في الشؤون الأمنية وشبه جزيرة سيناء، مهند صبري، لـ«العربي الجديد»، إن «الاجتياح العسكري لرفح الفلسطينية هو الورقة الأخيرة لجيش الاحتلال ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في هذه الحرب، وهذا سيكون أول اتفاق تام بين الجيش ونتنياهو على أنها بالفعل الورقة الأخيرة التي يملكونها في هذه الحرب». وحذر من أنه «إذا تم الاجتياح في رفح، واندفع جيش الاحتلال لدخول المدينة، ووقف ضد كل الاعتراضات الدولية والتحذيرات حتى من أميركا، فستكون عملية رفح الأكثر دموية في هذه الحرب، والأكثر تدميراً، لأن جيش الاحتلال يعلم أنه عندما تنتهي العملية ستنتهي الحرب، سواء بنجاح عسكري أو سياسي، لكنه سيستنفد كل قوته وكل وحشيته في دك رفح على رؤوس المدنيين ومن تبقى من حركة حماس، والحركات المسلحة الأخرى للفصائل الفلسطينية». وبرأيه فإن «نتنياهو من الممكن أن يُصعد ضد مصر ويضرب الشريط الحدودي ليُصدر المشكلة إلى مصر ويتسبب في نزوح السكان، ودفعهم بقوة النار إلى الجانب المصري من الحدود. وإذا كنا نراقب الوضع، فيجب أن ننظر لهذه النقطة بغاية الأهمية، لأن هناك احتمالية كبرى لذلك، ولكنها تعتمد على رد الفعل المصري».

من جهته، قال الكاتب والخبير العسكري والاستراتيجي الفلسطيني، يوسف الشرقاوي، لـ«العربي الجديد»، إن «الاحتلال سيحرص على أن تكون المعركة في رفح أعنف من معركة خانيونس ومستشفى الشفاء، معتقداً أنه بقوة النار والترويع سيكسر قوة المقاومة هناك. لكن من المؤكد أن المقاومة ستستميت في الدفاع عن موقعها (الأخير)، ولكن لن تكون معركتها الأخيرة، حيث من المتوقع أن تغير من تكتيكها العسكري وتقوم باستنزاف طويل ومجدٍ لجيش الاحتلال».

شرق غرب

تظاهرة في برلين بعد منع مؤتمر فلسطين

شارك الآلاف من الناشطين، بينهم يهود ألمان معادون للصهيونية، في تظاهرة نظمت أمس السبت، في ميدان «ألكسندر بلاتس» وسط العاصمة الألمانية برلين، احتجاجاً على قيام الشرطة أول من أمس بمنع «مؤتمر فلسطين... سنحاكمكم» وفضّه من خلال التضييقات عليه، إضافة إلى منع الطبيب الفلسطيني غسان أبو ستة من دخول الأراضي الألمانية. وعقد منظمو المؤتمر أمس مؤتمراً صحافياً شرحوا فيه تضييقات الشرطة غير القانونية، معتبرين أن ما جرى هو محاولة «لإسكات الأصوات التي ترفض الإبادة الجماعية في غزّة وتناضل لوقفها».

(العربي الجديد)

مهند هادي منسقاً أممياً في الأراضي الفلسطينية

عيّن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، أمس السبت، الأردني مهند هادي منسقاً أممياً للشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خلفاً لجيمي ماكغولدريك الذي تولى المنصب بصفة مؤقتة منذ ديسمبر/ كانون الأول إثر رفض الاحتلال الإسرائيلي تجديد تأشيرة إقامة المنسّقة السابقة لين هاستينغز. وأعلن غوتيريس، في بيان، تعيين مهند هادي منسقاً للشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ونائباً للمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط.

(العربي الجديد)

القضاء الفرنسي يرفض تعليق بيع الأسلحة لإسرائيل

رفض القضاء الإداري الفرنسي، أمس السبت، طلباً قدمته منظمة العفو الدولية من أجل الحصول بشكل عاجل على تعليق تسليم الأسلحة الفرنسية لإسرائيل بسبب الحرب في غزة. وأعلن قاضي الأمور المستعجلة في المحكمة الإدارية في باريس عدم أهليته، وبالتالي رفض مطلب أصحاب الشكوى، معتبراً أن هذه القضية «ليست منفصلة عن سير علاقات فرنسا الدولية».

(فرانس برس)

الاتحاد الأفريقي يدعو مالي إلى «استكمال الانتقال»

دعا الاتحاد الأفريقي، أمس السبت، المجلس العسكري في مالي إلى «العمل على خريطة طريق تهدف إلى استكمال العملية الانتقالية» في البلاد، وذلك بعد تأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى. وأعرب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي موسى فقي محمد، في بيان عن «قلقه العميق» إزاء تعليق السلطات المالية، يوم الأربعاء الماضي، عمل الأحزاب والجمعيات السياسية.

(فرانس برس)

كبير المشرّعين الصينيين يلتقي كيم جونغ أون

اجتمع كبير المشرعين الصينيين تشاو له جي، الذي يحتل المركز الثالث في ترتيب القيادة للحزب الشيوعي الحاكم، أمس السبت، مع الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون (الصورة)، في بيونغ يانغ. وذكرت وكالة الأنباء الصينية شينخوا أن تشاو أبلغ كيم خلال الاجتماع في ختام زيارته التي استمرت ثلاثة أيام، أن الصين تتطلع إلى مواصلة تطوير العلاقات.

(أسوشييتد برس)

بعد أيام من التهديد بالرد على استهداف قنصليتها في دمشق، احتجز الحرس الثوري الإيراني أمس السبت، سفينة شحن، مرتبطة بإسرائيل قبالة سواحل الإمارات، وحذرت إسرائيل إيران من تصعيد أكبر

طهران تناوش في مياه الخليج

إسرائيل تحذر إيران من تبعات تصعيد أكبر

وسط ترقب الرد الإيراني الذي تعهّدت به طهران عقب استهداف إسرائيل لقنصليتها في العاصمة السورية دمشق، مطلع شهر إبريل/نيسان الحالي، ما أدى إلى مقتل سبعة من ضباط الحرس الثوري الإيراني، أبرزهم محمد رضا زاهدي، ووسط تقارير إعلامية، ولا سيما أميركية، تفيد بأن الرد «وشيك»، دعمتها في ذلك تصاريح لمسؤولين في واشنطن من بينها تشديد مستشار الأمن القومي الأميركي جون كيربي، أول من أمس الجمعة، على أن التهديد الإيراني لإسرائيل «حقيقي» و«قائم»، احتجزت القوات البحرية التابعة للحرس الثوري الإيراني، أمس السبت، وفق وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية إرنا، سفينة حاويات تحمل اسم «إم سي اس أريز» (MCS Aries) مرتبطة بإسرائيل، قرب مضيق هرمز في الخليج. وجاءت الخطوة بعد أيام من تهديدات إيرانية بإغلاق مضيق هرمز، في حين كان المستشار العسكري للمرشد الإيراني، يحيى صفوي، يؤكد أمس خلال حفل تأبين قتلى الهجوم الإسرائيلي على السفارة الإيرانية في دمشق، أن «الكيان الصهيوني وأميركا يشعران بالخوف من صفعة إيران (المرتقبة) الباعثة على الندم وانتقامها».

بدوره، حذّر جيش الاحتلال الإسرائيلي، أمس، إيران من «تبعات خطيرة تصعيد الوضع» عقب احتجاز السفينة، وقد كانت الولايات المتحدة، التي كشفت في الأيام الماضية تحركاتها في أكثر من اتجاه لمحاولة ضبط التصعيد، تواصل إرسال تعزيزات عسكرية إلى الشرق الأوسط «لدعم جهود الردع الإقليمي وتعزيز حماية القوّات الأميركية» بالتزامن مع تعزيز التنسيق مع إسرائيل تحسباً للرد الإيراني، فيما ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية، أمس، أن هذه التحركات الأخيرة اتخذتها الولايات المتحدة، والتي تعد جزءاً من محاولة تجنب صراع أوسع في الشرق الأوسط، جاءت بعد تحذير من شخص لم تذكر اسمه، اطلعته القيادة الإيرانية على توقيت الهجوم الإيراني المحتمل ومداه، والذي «لم يتم اتخاذ قرار نهائي» بشأنه بعد. وأفادت «إرنا»، أمس، بأحتجاز السفينة «التابعة للنظام الصهيوني»، في الخليج، والتي تشغلها شركة زودياك، بعدما سيطرت عليها بإنزال جوي بالقرب من مضيق هرمز، وجرى اقتيادها «إلى المياه الإقليمية». ونشرت الوكالة الرسمية على وسائل التواصل الاجتماعي، فيديو مدته 30 ثانية يظهر طوافة فوق سفينة شحن. وكانت وكالة تسنيم الإخبارية الإيرانية، ذكرت أمس، أن البحرية التابعة للحرس الثوري الإيراني «ضبطت السبت، سفينة شحن مرتبطة بالكيان الصهيوني»، في الخليج. وأضافت أن السفينة «إم أس سي أريز» ترفع «وفق بعض المصادر الإخبارية» العلم البرتغالي وترتبط بشركة زودياك ماريتايم، ومقرها لندن، والتي يملكها الملياردير الإسرائيلي إيال عوفر.

وكانت وكالتا «يو كاي إم تي او» و«أمبري» البريطانيتان للأمن البحري، قد أفادتا في وقت سابق أمس، بأنه تم الاستيلاء على سفينة من «سلطات إقليمية» على بعد 50 ميلاً بحرياً قبالة سواحل الفجيرة الإماراتية. ولفتت «أمبري» إلى أنها اطلعت على «لقطات ثابتة لثلاثة أفراد على الأقل ينزلون من مروحية إلى ما يبدو أنها سفينة شحن»، مضيفة أن هذا الأسلوب «استُخدم سابقاً من البحرية التابعة للحرس الثوري الإيراني».

كما أظهر مقطع مصور اطلعت عليه وكالة أسوشييتد برس قوات كوماندوز تداهم السفينة المذكورة، بالقرب من مضيق هرمز بطائرة هليكوبتر، أمس، فيما نسب مسؤول عسكري في الشرق الأوسط، شريطة عدم ذكر اسمه، تحدث للوكالة، الهجوم إلى إيران. وأمكن سماع أحد أفراد الطاقم على متن السفينة وهو يقول: «لا تخرجوا»، ثم يطلب زميل في الطاقم من زملائه الذهاب إلى جسر السفينة التي بنزل المزيد من قوات الكوماندوز على سطحها. كما أمكن رؤية أحد أفراد الكوماندوز على ما يبدو وهو يوفر غطاء نارياً لزملائه. ولفتت «أسوشييتد برس» إلى أن من المرجح أن تكون السفينة المعنية هي «إم إس سي أيريز» التي ترفع العلم البرتغالي، وهي سفينة حاويات مرتبطة بشركة زودياك ماريتايم ومقرها لندن. و«زودياك ماريتايم» هي جزء من مجموعة زودياك التابعة للملياردير الإسرائيلي إيال عوفر، وقد قالت «زودياك ماريتايم»، أمس، إن السفينة المحتجَزة تعود لشركة غورتال شيبينغ التابعة لزودياك تمويلاً، وتم تأجيرها لشركة «إم إس سي»، الإيطالية السويسرية المشغلة لها، على أساس طويل الأجل. من جهتها قالت «أم أس سي أريز» إن السفينة التي احتجزتها إيران، تقل طاقماً من 25 فرداً، مضيفة أن الطاقم يتواصل تواصلاً وثيقاً بالسلطات ذات الصلة لضمانة سلامتهم وعودة السفينة بأمان.

يُذكر أنه منذ عام 2019، شهدت المياه قبالة الفجيرة سلسلة من الانفجارات وعمليات الاختطاف، اتهمت فيها البحرية الأميركية إيران بشن هجمات بالألغام اللاصقة على السفن، مما أدى إلى إتلاف الناقلات، مع العلم أن قائد القوة البحرية في الحرس الإيراني، علي رضا تنكسيري، كان قد قال في مقابلة متلفزة الثلاثاء الماضي، إن الوجود الإسرائيلي في الإمارات يمثل تهديداً لطهران، وإنها قد تغلق مضيق هرمز في حال الضرورة.

وفي موازاة المناوشات الإيرانية التي بدأت أمس في مياه الخليج، كان المستشار العسكري للمرشد الإيراني، يحيى صفوي، يشدد أمس على أن "حرباً نفسية وإعلامية وسياسية، هي للصهاينة وحماتهم أكثر رعباً من الحرب نفسها». وأضاف أن «الصهاينة يعيشون اليوم في رعب وذعر كاملين، وحالة تأهب، وأوقفوا العملية العسكرية في رفح ولا يعلمون ماذا ستفعل إيران»، مشيراً إلى أن «انتصار جبهة المقاومة»، «بقيادة أصولاً عسكرية إضافية وسيتشكل شرق أوسط جديد على عكس مشروع أميركا وإسرائيل وإرادتيهما».

السفينة المحتجزة تابعة للملياردير الإسرائيلي إيال عوفر

تعزيزات أميركية للشرق الأوسط لحماية القوات الأميركية

قوات إيرانية خلال مناورات قرب مضيق هرمز، 2022 (الأناضول)

وفي ظل تصاعد التوتر بين إسرائيل وإيران، قال المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، دانيال هغاري، في بيان أمس، إن إيران ستتحمل عواقب اختيارها تصعيد الوضع في المنطقة «أكثر من ذلك»، مشدداً على أن «إسرائيل في حالة تأهب قصوى». وأضاف: «لقد قمنا بزيادة استعدادنا لحماية إسرائيل من أي عدوان إيراني آخر، كما أننا على استعداد للرد»، مشيراً إلى أن الجيش الإسرائيلي «مستعد لجميع السيناريوهات ويستخدم الخطوات اللازمة – بالتعاون مع حلفائنا». من جانبه اتهم وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس، على منصة إكس، أمس، إيران «بالقرصنة» بعد الاستيلاء على السفينة، مطالباً دول العالم بتصنيف الحرس الثوري الإيراني تنظيماً إرهابياً.

وبعد تهديدات إيران بالانتقام، قالت إسرائيل إنها تعزز الدفاعات الجوية، فيما أوقفت المغادرة مؤقتاً للوحدات القتالية في جيشها، في وقت كثفت إسرائيل تنسيقها مع المسؤولين الأميركيين، إذ ناقش قائد القيادة المركزية الأميركية، الجنرال إريك كوريلا، الهجوم الإيراني المحتمل مع وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت في إسرائيل، أول من أمس الجمعة بعدما مدد زيارته إلى يوم إضافي بحسب موقع أكسيوس الأميركي.

ويسود ترقب لطبيعة الرد الإيراني وما إذا كان الاتصالات التي انخرطت فيها دول عدة ستفضي إلى ضبطه، في حين برز تأكيد وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، بعد مكالمات مع عدد من وزراء خارجية دول غربية عدة، عدم رغبة إيران في توسيع نطاق الحرب، رغم التشديد على خيار الرد.

واعتبر الإعلام الأميركي خصوصاً، نقل على مدى الأيام السابقة، ترجيحات عن مصادر مطلعة، بشأن تنفيذ إيران ضربات ضد أهداف محددة داخل إسرائيل. ونقلت شبكة «سي أن أن» عن مسؤول كبير في الإدارة الأميركية وآخر مطلع على المعلومات الاستخبارية (لم تسمّهما) قولهما إن «الميليشيات الموالية لإيران قد تشارك أيضاً في تنفيذ الهجمات، التي من المرجح أن تشن ضد أهداف داخل إسرائيل وفي أنحاء المنطقة». وأضاف المصدران، في وقت متأخر من الجمعة، أنّ «الولايات المتحدة رصدت تحريك إيران لطائرات مسيّرة وصواريخ كروز، ما يشير إلى أنها ربما تستعد لمهاجمة أهداف إسرائيلية من داخل الأراضي الإيرانية».

بدورها، نقلت صحيفة «يوليتيكو» الأميركية، في وقت متأخر الجمعة، عن مسؤولين أميركيين اثنين، طلبا عدم الكشف عن هويتهما، قولهما إن «إيران تخطط لشن هجوم جوي أكبر من المعتاد على إسرائيل في الأيام المقبلة، وهو هجوم سيتضمن على الأرجح مزيجاً من الصواريخ والطائرات المسيّرة». في غضون ذلك نقلت شبكة «إيه بي سي نيوز» الأميركية، عن ثلاثة مسؤولين أميركيين لم تسمّهم، قولهم إن «إيران جهّزت أكثر من مائة صاروخ كروز لهجوم محتمل على إسرائيل». وقال مسؤول من وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) للشبكة ذاتها، إن «بلاده نشرت أصولاً عسكرية إضافية في المنطقة، بما في ذلك السفن والطائرات»، مضيفاً أنه «تم تحديد مدمرتين تابعتين للبحرية الأميركية متمركزتين حالياً في شرق البحر الأبيض المتوسط، كجزء من عملية النشر». ولفت إلى أن «المدمرات مجهزة بنظام إيجيس القتالي المتقدم القادر على الدفاع عن القوات في المنطقة من تهديدات الصواريخ الباليستية».

إلى ذلك استمرت المخاوف الدولية من توسع الحرب في المنطقة، إذ قالت وزارة الخارجية الهولندية، في بيان أمس، إن هولندا ستغلق سفارتها في طهران وقنصليتها في أربيل بالعراق، اليوم الأحد، في إجراء احترازي، عازية ذلك إلى تصاعد التوتر بين إيران وإسرائيل، وذلك غداة توصية الحكومة الهولندية رعاياها، أول من أمس الجمعة، بتأجيل رحلاتهم العاجلة إلى إسرائيل. كما دعت وزارة الخارجية الإيطالية مواطنيها إلى تجنب السفر غير الضروري إلى منطقة الشرق الأوسط، عقب اجتماع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية أنطونيو تاجاني، مساء أول من أمس الجمعة، عبر الفيديو مع سفراء إيطاليا في تل أبيب، وبيروت، وطهران، والقنصلية الإيطالية في القدس المحتلة، لتقييم خطط الطوارئ بشأن الوضع المتوتر في المنطقة. وفي السياق طلبت كندا أمس، من رعاياها الحذر من السفر إلى إسرائيل والضفة الغربية المحتلة. وكانت المانيا، مساء الجمعة، قد طلبت من رعاياها مغادرة إيران بسبب مخاطر من تصعيد مفاجئ، فيما حذرت فرنسا رعاياها من السفر إلى المنطقة، بعد أن أعلنت السفارة الأميركية في إسرائيل تقييد تحركات دبلوماسييها.

(العربي الجديد، رويترز، الأناضول، فرانس برس، أسوشييتد برس)

تقرير

تكتم عراقي بشأن المقرات البديلة

نقل المعارضة الإيرانية في كردستان

يسود تكتم حول المقرات البديلة التي نُقل إليها مسلحو الجماعات الإيرانية الكردية المعارضة داخل إقليم كردستان العراق

بغداد ـ **زيد سالم**

في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، أكد مستشار الأمن القومي العراقي قاسم الأعرجي، نقل بغداد جميع «مسلحي الجماعات الإيرانية الكردية المعارضة» من مواقعهم في السليمانية وأربيل إلى مناطق بعيدة عن الحدود مع إيران. كما أشار إلى أن قوات حرس الحدود العراقية والبشمركة سيطرت على مواقع مسلحي المعارضة الإيرانية، وأن السلطات العراقية تنقل «المسلحين» إلى مخيمات خاصة بعيدة عن الحدود. لكن كل الأطراف تكتمت عن الأماكن الجديدة للمعارضين الإيرانيين وعوائلهم ونشاطاتهم التي يُشار إلى أنها «إعلامية» أكثر من كونها مسلحة، وفقاً لمراقبين. وفي يوليو/ تموز الماضي، هددت إيران أنها ستهاجم إقليم كردستان شمالي العراق، بالصواريخ والأسلحة إذا «لم تفِ بغداد بالتزاماتها بشأن الجماعات المسلحة». وبالفعل، شنّ الحرس الثوري الإيراني في سبتمبر/ أيلول الماضي، هجوماً بأكثر من 70 صاروخ أرض - جو والعشرات من الطائرات المسيّرة المفخخة على كردستان العراق، استهدف مقرات الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني ومدرسة للاجئين الإيرانيين ومخيمات اللاجئين في قضاء كويسنجق بمحافظة أربيل، ومقرات جناحي حزب كومله الكردستاني في منطقة زركويز بمحافظة السليمانية، ومقرات حزب الحرية الكردستاني الإيراني في جنوب أربيل. مع العلم أن الهولندية رعاياها، أول من أمس الجمعة، بتأجيل رحلاتهم العاجلة إلى إسرائيل. كما دعت وزارة الخارجية الإيطالية مواطنيها إلى تجنب السفر غير الضروري إلى منطقة الشرق الأوسط، عقب اجتماع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية أنطونيو تاجاني، مساء أول من أمس الجمعة، عبر الفيديو مع سفراء إيطاليا في تل أبيب، وبيروت، وطهران، والقنصلية الإيطالية في القدس المحتلة، لتقييم خطط الطوارئ بشأن الوضع المتوتر في المنطقة. وفي السياق طلبت كندا أمس، من رعاياها الحذر من السفر إلى إسرائيل والضفة الغربية المحتلة. وكانت المانيا، مساء الجمعة، قد طلبت من رعاياها مغادرة إيران بسبب مخاطر من تصعيد مفاجئ، فيما حذرت فرنسا رعاياها من السفر إلى المنطقة، بعد أن أعلنت السفارة الأميركية في إسرائيل تقييد تحركات دبلوماسييها.

(العربي الجديد، رويترز، الأناضول، فرانس برس، أسوشييتد برس)

معسكرات المعارضة الكردية الإيرانية الموجودة في إقليم كردستان على الحدود مع إيران، كما تقضي بإيقاف طهران عملياتها العسكرية داخل البلدات الحدودية العراقية، مقابل قيام بغداد بتفكيك تجمعات المعارضة وإبعادها عن الحدود مع إيران، وتسليمها المطلوبين منهم.

وعلى الرغم من إعلان نجاح الاتفاقية، عقب نقل المعارضة الإيرانية، لكن لم يتضح إلى أين ارتحلت هذه المجموعات من المعارضين، وعوائلهم، ومكاتبهم السياسية والإعلامية. وفي هذا السياق، أفادت مصادر سياسية من أربيل، بأن هذا الملف يحظى بتكتم كبير، ضمن تفاهم بين بغداد وأربيل من جهة، وطهران من جهة أخرى، على إبعاد الملف عن الإعلام. وأكدت لـ«العربي الجديد» أن غالبية جماعات المعارضة الإيرانية أخلت مواقعها فعلاً، لكن هناك أجنحة مسلحة رفضت ذلك، خصوصاً الحركات القومية منها، مثل حزبي كومله وحدك، واختارت أن تنتقل إلى مواقع خاصة بها ضمن الحدود على أن تلقي سلاحها أو تقبل نقلها مثل الجماعات الأخرى إلى مواقع تحددها بغداد وأربيل سلفاً لها.

وشددت المصادر على أن 70 في المائة من المقرات تم تفكيكها فعلاً، ونقل من فيها من عائلات ومدنيين يتبعون مسلحي المعارضة الكردية إلى مناطق أخرى تقع بين السليمانية ومحافظة ديالى من جهة إقليم كردستان، وأخرى بين أربيل وكركوك، بشكل بعيد عن كونها تجمّعات أو معسكرات، بل تم تفريق كثير منهم ضمن خريطة توزيع أمنية. من جهته، أشار غيث السورجي، عضو حزب الاتحاد الوطني الذي يتزعمه بافل الطالباني، إلى أن «طهران تتهم جماعات المعارضة الكردية الإيرانية في العراق بأنها تسبّبت بتفجير التظاهرات الأخيرة في إيران، وتحديداً بعد مقتل المواطنة الكردية الإيرانية مهسا أميني (سبتمبر/ أيلول 2022)، وتعتقد إيران أن المعارضة في كردستان دفعت الوضع إلى التأزم في مناطق إيران».

وأكمل السورجي في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «المعارضين الإيرانيين في الإقليم تحت حماية الأمم المتحدة، وهناك نحو 4 آلاف عائلة إيرانية من الجماعات الكردية المعارضة في الإقليم، وأغلبها انتشر في مناطق متفرقة وفي القرى والأرياف البعيدة عن الحدود، لأننا بصراحة لم نرَ ولم نسمع أي شيء عن المخيمات والمجمّعات السكنية التي جرى الحديث عنها خلال الأشهر الماضية». سورت يزيدي، وهو عضو بارز في الحزب الديمقراطي الكردستاني الحاكم في إقليم كردستان العراق، والذي يتزعمه مسعود البارزاني، وصف ملف الجماعات الكردية الإيرانية، بأنه «أمني وحساس». وأكد لـ«العربي الجديد» أن هناك تفاصيل لن يُعلن عنها كاملة، لأن إيران تحتاج إلى أي ذريعة من أجل قصف أربيل للتخفيف عن وضعها الداخلي، كما أن أربيل لا تريد خسارة أمنها جراء إعطاء معلومات إضافية للإيرانيين. وأوضح أن 40 ألوية من حرس الحدود من الإقليم انتشرت على الشريط الحدودية مع إيران، ابتداءً من خانقين وصولاً إلى حاج عمران، وانسحب المعارضون الذين كانوا يتمركزون في مناطق الحدود إلى مناطق بحركة وكويسنجق وبنجوين، كما أغلقت بعض المقرات للمعارضة الإيرانية على الحدود.

من جهته، لفت الخبير في الشؤون العسكرية والأمنية جبار ياور إلى أن «الحدود المباشرة مع إيران لم تكن تحتوي على عوائل المعارضة الإيرانية، بل مسلحين، وبقدر عددهم بالألفي مسلح. وتحدث لـ«العربي الجديد» عن معلومات بشأن تسليم أغلب هؤلاء المسلحين سلاحهم، ونزولهم إلى داخل المدن في الإقليم وإخلائهم الشريط الحدودي.

مصادر: 70% من مقرات المعارضة الإيرانية تم تفكيكها

سورت يزيدي: هناك تفاصيل لن يُعلن عنها كاملة

مقاتلون من «كومله» في السليمانية، أكتوبر 2022 (هوير خالد/Getty)

شرق غرب

البرهان: شروط للتفاوض مع «الدعم»

أكد قائد الجيش السوداني، رئيس مجلس السيادة، عبد الفتاح البرهان (الصورة)، أنه لن يتفاوض مع قوات الدعم السريع ما دامت الحرب مستمرة. وبحسب بيان صادر عن مجلس السيادة، لفت البرهان، خلال مخاطبته ضباط وجنود الجيش بمنطقة وادي سيدنا العسكرية بأم درمان غربي الخرطوم التي زارها الجمعة، إلى أنه «إذا رغب المتمردون في التفاوض، عليهم أولاً إخراج قواتهم خارج المدن وتجميعها في مناطق محددة». وشدد على أنه «قريباً ستُحسم المعركة لمصلحة الشعب السوداني».

(الأناضول، قنا)

دونالد ترامب يدافع عن رئيس مجلس النواب

دافع الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، أول من أمس الجمعة، عن رئيس مجلس النواب مايك جونسون مؤكداً أنه «يقوم بعمل جيد»، وذلك عقب تقديم النائبة الجمهورية مارجوري تايلور غرين، مذكرة لإقالة جونسون. وقال ترامب فيما وقف جونسون إلى جانبه في دارة الرئيس السابق في مارالاغو في فلوريدا «الوضع ليس سهلاً بالنسبة لأي رئيس لمجلس النواب».

(فرانس برس)

... ويقرر الإدلاء بشهادته في نيويورك

أعلن الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب (الصورة)، أول من أمس الجمعة، أنه يعتزم الإدلاء بشهادته في محاكمته الجنائية التي تبدأ غداً الاثنين في نيويورك في إطار الدعوى المرفوعة ضده بتهمة دفع أموال للممثلة الإباحية ستورمي دانييلز لشراء صمتها قبل الانتخابات الرئاسية لعام 2016. وردداً على سؤال عما إذا كان يعتقد أن هذه الشهادة قد تكون محفوفة بالمخاطر من الناحية القانونية، قال ترامب: «سأشهد. أنا أقول الحقيقة. أعني، كل ما يمكنني فعله هو قول الحقيقة».

(فرانس برس)

10 قتلى في بلوشستان الباكستانية

قال نائب مفوض الشرطة الباكستانية، حبيب الله موسى خيل ، أمس السبت، إن الشرطة تبحث عن مسلحين قتلوا ثمانية أشخاص بعد اختطافهم أول من أمس الجمعة، من داخل حافلة على طريق سريع في إقليم بلوشستان جنوب غرب البلاد كانت متجهة من العاصمة الإقليمية كويتا إلى بلدة تفتان المتاخمة لإيران. وأوضح المفوض أن المسلحين أقاموا كميناً ثم أوقفوا الحافلة وفتشوا بطاقات هوية الركاب، ثم اصطحبوا معهم ثمانية أشخاص، جميعهم من إقليم البنجاب الشرقي، وفروا إلى الجبال. وفي وقت سابق من يوم الجمعة، أطلق نفس المسلحين النار على مركبة لم تتوقف، مما أسفر عن مقتل شخصين وإصابة ستة.

(فرانس برس، أسوشييتد برس)

غارات ضد داعش في البادية السورية

ذكرت مواقع إخبارية موالية للنظام السوري، أن طائرات حربية روسية وسورية شنّت، أمس السبت، غارات جوية مكثفة على عدة محاور في البادية السورية، في إشارة إلى استهداف ما يفترض أنها مواقع لتنظيم داعش في تلك المناطق.

(العربي الجديد)

رصد

«تحرير الشام» تضيق بالمعارضين: إنذار «تجمع دمشق»

غازي عنتاب ـ **محمد امين**

تسود حالة من الترقب في ريف إدلب، وسط مخاوف من توجه هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً)، والتي تشكل سلطة الأمر الواقع في شمال غربي سورية، لمهاجمة فصيل «تجمع دمشق» التابع للمعارضة بعدما وجهت الهيئة إنذاراً للفصيل، وفق مصدر في التجمع فضّل عدم ذكر اسمه، وأشار المصدر في «تجمع دمشق»، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن تهديدات غير رسمية وصلتهم من الهيئة، مساء أول من أمس الجمعة، بوجوب مغادرة مقاتليهم المناطق التي ينتشرون فيها. مع العلم أن عناصر التجمع يقطنون مع عائلاتهم في بلدة الفوعة بريف إدلب، ويدعمون الحراك الشعبي ضد «تحرير الشام» وقائدها أبو محمد الجولاني، فيما ينحدر معظمهم من دمشق وريفها. وبحسب المصدر نفسه، فقد ترافقت الرسائل التي وصلتهم مع تهديدات مماثلة عبر حسابات تتبع للهيئة، بالإضافة إلى تحريك الهيئة رتلاً عسكرياً إلى محيط مناطق التجمع. وفيما اعتبر المصدر أن هذه التطورات تشير إلى نية الهيئة تنفيذ تهديداتها، شدد على جاهزية مقاتلي الفصيل لـ«الدفاع عن مناطقنا»، وفق تعبيره. بدورها، ذكرت مصادر محلية تحدثت لـ«العربي الجديد» أن هيئة تحرير الشام تريد خروج المقاتلين في المرحلة الأولى، على أن يعقبها خروج العائلات بعد ذلك إلى مناطق سيطرة فصائل المعارضة في الشمال السوري. ولم تستبعد المصادر نفسها لجوء الهيئة إلى «القوة لدفع مقاتلي هذا الفصيل للخروج من الفوعة».

في المقابل، قالت مصادر مطلعة على ما يدور داخل الهيئة لـ«العربي الجديد» إن الأخيرة «ليست بصدد القيام بعمل عسكري ضد تجمع دمشق»، مشيرة إلى أنه «لا يملك القدرة العسكرية على مواجهة الهيئة بأي حال من الأحوال، وغير قادر على تهديد الهيئة». واعتبرت أن «عناصر هذا التجمع يعملون حرساً للقواعد التركية في المنطقة لا أكثر». وبحسب المصادر، فإن الرتل التابع للهيئة، والذي انتشرت مقاطع مصورة له على مواقع التواصل الاجتماعي أمس السبت في محيط مناطق التجمع، «توجه لفض مشاجرة بين عائلتين في ريف إدلب»، مشيرة إلى أنه يتبع لإدارة الأمن العام الخاصة بالهيئة. ويقطن مقاتلو الفصيل مع عائلاتهم في بلدة الفوعة التي أخليت من سكانها في عام 2018 بموجب اتفاق عُرف في حينه باسم «صفقة المدن الأربع»، الذي تضمّن خروج سكان كفريا والفوعة الشيعيتين، والبالغ عددهم في حينه نحو 7 آلاف، إلى مناطق النظام مقابل خروج مقاتلي المعارضة مع عائلاتهم من مدينتي الزبداني وبلودان شمال غربي دمشق. كما تضمن الاتفاق، الذي تم برعاية إقليمية، إطلاق سراح معتقلين من قبل النظام السوري مقابل إطلاق هيئة تحرير الشام معتقلين لديها تابعين للنظام، وبحسب مصادر في المعارضة السورية، فإن «مقاتلي تجمع دمشق لا يتعدى الـ800 عنصر»، معظمهم من منطقة الزبداني. ويتزعم التجمع أبو عدنان الزبداني وهو مناهض لهيئة تحرير الشام، وانضم أخيراً لغرفة عمليات «جيش الفتح» في إدلب، والتي تضم فصائل المعارضة في شمال غربي سورية. ويدعم الزبداني الحراك الشعبي المشتعل منذ أكثر من شهر في محافظة إدلب ضد هيئة تحرير الشام وتجاوزات جناحها الأمني ضد سكان الشمال الغربي من مدنيين وعسكريين. وانتقد الزبداني، في تسجيل مصور قبل أيام، هيئة تحرير الشام، معتبراً أنها «تستجلب أدوات المرحلة السابقة للثورة من ظلم وقهر لتطبقها على الشعب الحر (سكان الشمال الغربي من سورية)». وطالب الزبداني أبو محمد الجولاني بالتنازل عن السلطة لـ«رجل يحكم مرحلة انتقالية لإرساء أطر العمل الجماعي لنضمن عدم العودة إلى الفردية والتفرد»، مشيراً إلى أن الأزمة الحالية «لا تُقاس على غيرها من الأزمات». وكان الجولاني لوّح باستخدام القوة ضد الجهات والفصائل التي تحرّض أو تدعم التظاهرات التي تخرج في مدن وبلدات في محافظة إدلب ضد سياسات هيئة تحرير الشام والتي تدعو إلى رحيله عن السلطة.

واعتبر الباحث السوري في مركز «كاندل للدراسات، عباس شريفة، أن «الدور الذي يقوم به تجمع دمشق وقائده في التظاهرات ضد قائد تحرير الشام سبب التوتر بين الجانبين». من جانبه، قال الباحث في مركز «جسور» بسام أبو عدنان، في حديث مع «العربي الجديد»، إنه «من المستبعد أن تلجأ هيئة تحرير الشام لاستخدام القوة ضد هذا التجمع». وبرأيه «لا توجد مقوّمات لعمل عسكري، والهيئة في حال أرادت تحييد هذا الفصيل، فإنها ستستخدم الحل الأمني بأسم غرفة الفتح المبين (تضم العديد من الفصائل في إدلب)، كونها تتصرف خارج الإطار العام، لأن إقدام الهيئة وحدها على عمل (عسكري ضد تجمع دمشق) سيكون له تبعات سلبية عليها». ولفت إلى أنه يوجد تخوف لدى فصيل تجمع دمشق من تحرك الهيئة ضده، و«هذا ما يدفع هذا الفصيل للمبالغة في ردات الفعل». وهذه ليست المرة الأولى التي تتوتر فيها العلاقة بين «تحرير الشام» و«تجمع دمشق»، إذ سبق للهيئة أن وجهت إنذاراً للفصيل في عام 2021، وطالبته بإخلاء مواقعه من بلدة الفوعة شمال شرقي إدلب، والتوجه إلى مناطق سيطرة «الجيش الوطني» في منطقة عفرين شمال غربي حلب.

مصادر: عدد مقاتلي تجمع دمشق لا يتعدى الـ800 عنصر

عناصر في الهيئة بإدلب، نوفمبر 2022 (عمر حاج قدور/فرانس برس)

الحدث

ميقاتي يعتبر التهديدات الإسرائيلية ردعاً استباقياً

عادت السخونة إلى الجبهة الجنوبية للبنان مع الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث شن حزب الله هجمات عديدة على مواقع الاحتلال الذي رد باستهداف بلدات عدة

حيفا ـ **نايف زيداني**
بيروت ـ **العربي الجديد**

أكد رئيس حكومة تصريف الأعمال في لبنان نجيب ميقاتي أنه لا تهديدات مباشرة بتدمير لبنان، معتبراً أن ما تتوعد به إسرائيل نوع من الحرب الاستباقية، في حين كانت قوات الاحتلال وحزب الله يواصلان تبادل القصف، بعد ليلة شهدت تصعيداً تخللها حديث وسائل إعلام إسرائيلية عن إطلاق حزب الله أكثر من 50 صاروخاً باتجاه مستوطنات الشمال. وقال ميقاتي، بعد اجتماعه مع البطريرك الماروني بشارة الراعي في بكركي أمس السبت، رداً على سؤال عن تلقي لبنان تهديدات بأنه سيدمر في حال شارك في الرد الإيراني على إسرائيل إنه «لا تهديدات مباشرة، ولكن التهديدات التي تطلق هي نوع من الحرب الاستباقية، ففي العمل الحربي أهم عنصر هو المفاجأة. لم تعد هناك من مفاجأة». وأضاف: «لا أعرف إذا كانت ستحصل ضربة، ولكن عنصر المفاجأة لأي ضربة لم يعد موجوداً، ومن ثم ما قيل ويقال هو من باب الردع الاستباقي».

من جهته، قال النائب إيهاب حمادة، وهو عضو كتلة الوفاء للمقاومة التابعة لحزب الله، أمس، إنه «ما دام العدوان مستمراً على غزة، جبهة المقاومة في لبنان مفتوحة مع الإسرائيلي»، واعتبر الوزير السابق والقيادي في حزب الله محمد فنيش، أن "من يتحدث عن ضرورة وقف التصعيد، عليه أن يبدأ أولاً بإيقاف الجرائم الصهيونية، ويتمكين المؤسسات الدولية من ممارسة دورها، لأنه لا محكمة عدل دولية ولا مجلس أمن دولي مسموح لهما أن يمارسا مسؤولياتهما».

في هذه الأثناء، أعلن حزب الله، في بيان أمس السبت، «استهداف موقع رويسات العلم في تلال كفرشوبا اللبنانية المحتلة بالأسلحة الصاروخية وإصابته مباشرة»، كما أفاد في بيان آخر باستهداف انتشار لجنود إسرائيليين في حرش حانيتا بالأسلحة الصاروخية وقذائف المدفعية، وأشار إلى شنّ هجوم جوي بمسيّرات انقضاضية على مبنى في مستعمرة حانيتا «اتخذه العدو الإسرائيلي مقراً مستحدثاً لقواته وأوقعوا من فيه بين قتيل وجريح».

في المقابل، أعلن جيش الاحتلال، في بيان، أنه «متابعة للإنذارات في منطقة حانيتا على الحدود الشمالية تم رصد إطلاق ثلاث قذائف عبرت الحدود من جهة لبنان نحو إسرائيل وسقطت في مناطق مفتوحة. كما تسللت مسيّرتان مفخختان من لبنان نحو إسرائيل وانفجرت في منطقة حانيتا». ولفت إلى أن قواته هاجمت بالمدفعية مناطق في جنوب لبنان. في هذه الأثناء، ذكرت الوكالة الوطنية للإعلام اللبنانية أن طيران الاحتلال شنّ أمس السبت غارة على أطراف بلدة بيت ليف جنوب لبنان، ما أدى إلى تدمير مبنى من ثلاث طبقات بالكامل، كما أشارت إلى أن الطيران استهدف الطيبة وحي بئر المصليبات في خراج حولا، وشن غارة على منطقة تقع بين راميا وبيت ليف في قضاء بنت جبيل. واستهدف الطيران الحربي الإسرائيلي بغارتين منطقتي كسارة العروش وبئر كلاب على مرتفعات جبل الريحان. وذكرت الوكالة أن الطائرات الإسرائيلية ألقت أربعة صواريخ جو - أرض على المنطقة المستهدفة، أحدث انفجارها دوياً تردد صداه في إقليم التفاح والنبطية وإقليم الريحان. وكان جنود الاحتلال أطلقوا من مواقعهم المحاذية لبلدة عيتا الشعب رشقات نارية باتجاه بركة ريشة وأطراف البستان، وسط تحليق الطيران الاستطلاعي والحربي فوق قرى صور والساحل البحري حتى نهر الليطاني. وأعلن جيش الاحتلال أمس «قصف مجمع عسكري لحزب الله في منطقة الريحان»، جنوبي لبنان. وكتب المتحدث باسم جيش الاحتلال للإعلام العربي، أفيخاي أدرعي، على منصة إكس، أن «جيش الدفاع أغار على مجمع عسكري موسع لحزب الله في منطقة الريحان»، زاعماً أن «المجمع احتوى على عدد من المباني العسكرية»، كما أعلن جيش الاحتلال أن طائراته قصفت أربع مناطق مختلفة في وقت واحد مستهدفة «سلسلة أهداف تابعة لمنظمة حزب الله» في جنوب لبنان. وقال، في بيان: «تم الهجوم على مبان عسكرية لتنظيم حزب الله في مناطق الخلة وبيت ليف، ومقرين للتنظيم في منطقتي العديسة والطيبة».

وكانت تصاعدت أخيراً وتيرة الهجمات المتبادلة عند الحدود بين لبنان وفلسطين المحتلة على وقع تهديدات من مسؤولين إسرائيليين بتوسيع الهجمات على الأراضي اللبنانية ما لم ينسحب عناصر حزب الله بعيداً عن الحدود. وكانت القرى الحدودية جنوبي لبنان شهدت، منذ أول أيام عيد الفطر، الأربعاء الماضي، تراجعاً في وتيرة العمليات العسكرية بين حزب الله وجيش الاحتلال الإسرائيلي. وبلغ عدد العمليات العسكرية التي نفذها حزب الله، يومي الأربعاء والخميس، خمس عمليات، استهدفت مواقع وثكنات للعدو الإسرائيلي، منها الساقاة، وبياض بليدا، والرمثا، وثكنة زبدين، التي أعلن تحقيق إصابات مباشرة فيها.

قضية

مرة جديدة، تفجرت اشتباكات ضارية بين مجموعتين مسلحتين في العاصمة الليبية طرابلس ما يظهر أن الحكومات المتعاقبة فشلت في ضبط سلوك المليشيات التي تروّع المدنيين وتحرمهم من الأمن والاستقرار

اشتباكات طرابلس

تحالف الحكومات والمليشيات يجثم على حياة الليبيين

طرابلس ـ **أسامة علي**

عاش سكان أحياء طريق المطار وشارعي المدار والجرابة في العاصمة الليبية طرابلس، مساء ثاني أيام عيد الفطر، الخميس الماضي، على وقع تفجر اشتباكات مفاجئة بين جهاز الردع وجهاز دعم الاستقرار، استخدمت فيها الأسلحة المتوسطة. وتخلل الاشتباكات إغلاق الطرق المؤدية إلى هذه الأحياء، وارتباك في حركة السير في الأحياء المحاذية، خصوصاً بالقرب من أحد ملاهي الأطفال، الذي كانت أعداد من الأسر تقضي فيه العيد، قبل أن يختفي صوت الاشتباكات وتنسحب العربات المسلحة فجأة أيضاً بعد نحو ساعة. وجاءت اشتباكات الخميس الماضي، بعد شهر من إعلان وزير الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية عماد الطرابلسي عزم الحكومة إخلاء طرابلس من جميع التشكيلات المسلحة بعد شهر رمضان الذي انتهى يوم الثلاثاء الماضي. وأكد الطرابلسي، خلال مؤتمر صحافي وقتها، أنه لن يكون في طرقات طرابلس «إلا البحث الجنائي والنجدة والمرور ومراكز الشرطة». كما ذكر المجموعات المسلحة المستهدفة بالإخلاء، وهي جهاز الأمن العام، واللواء 444، واللواء 111، وجهاز الردع، وجهاز دعم الاستقرار. والأخيران هما من اندلعت بينهما الاشتباكات مساء الخميس الماضي. وفيما لم تعلن الوزارة ولا الحكومة في طرابلس أسباب الاشتباكات الأخيرة، أفاد مصدر أمني تابع لمديرية أمن طرابلس، في حديث لـ«العربي الجديد»، بأن السبب هو قيام مسلحي الشرطة القضائية التابعين لجهاز الردع باعتقال عنصرين تابعين لجهاز دعم الاستقرار، ورد الأخير باختطاف عنصرين تابعين للأول، قبل أن يتدخل مسؤولون في وزارة الداخلية لإقناع الطرفين بتبادل المعتقلين وإنهاء الاشتباكات.

أبرز المجاميع المسلحة في طرابلس

وبدأت المجموعات المسلحة في التشكل مطلع العام 2012 من قوام المسلحين الذين شاركوا في الانتفاضة ضد نظام معمر القذافي. وبمرور الوقت أصبحت هذه المجموعات تُـذَوّب بعضها جراء الصدامات بينها، أو بسبب توحدها في مجموعات كبرى، إلى أن أصبحت تشكل البنية الأساسية لهياكل قطاع الأمن في طرابلس وتضطلع بأدوار أمنية وشرطية، بعد أن شرعنتها الحكومات المتعاقبة على البلاد وصارت تعمل تحت مظلتها باسماء رسمية، لكن باستقلالية في قراراها. وأبرز هذه المجاميع المسلحة في مشهد طرابلس اليوم، هي جهاز الأمن العام، الذي كان الطرابلسي وزير الداخلية الحالي يترأسه، ويسيطر على مناطق غرب العاصمة، وجهاز دعم الاستقرار الذي يسيطر على مناطق وسط العاصمة، ويترأسه العميد أغنيوة الككلي، ويتكون من كتيبة أبو سليم برئاسة الككلي الذي كان مدنياً قبل أن يصبح ضابطاً. كما أن هناك جهاز الردع الذي يترأسه الملازم عبد الرؤوف كاره، وهو تشكيل ذو توجهات سلفية، ويسيطر على مناطق شمال العاصمة، بالإضافة إلى اللواء 444 الذي يترأسه العقيد محمود حمزة، والذي تكون من قوة منشقة عن جهاز الردع، قبل أن يصبح من القوى المسلحة الكبرى ويسيطر على مناطق جنوب العاصمة.

استياء بين سكان العاصمة طرابلس

واعتاد سكان طرابلس مشاهد الاشتباكات المسلحة بينهم. وقال فؤاد الخويلدي، وهو أحد سكان حي شارع المدار، لـ«العربي الجديد»، إن ما حدث الخميس الماضي «ليس الأول، فقد عشنا حروباً ليوم كامل وأحياناً لعدة أيام، ولن تصدق أننا خرجنا لارتياد مقهى بالحي (شارع المدار) بعد انسحاب العربات والمسلحين مباشرة، وفتحت المحال أبوابها بصورة اعتيادية»، لكن الخويلدي استدرك معبراً عن استيائه من تكرر مشاهد الحرب، التي قال إنها «تهدد أرزاقنا، فسياراتنا وشققنا مهددة بالرصاص والقذائف في أي لحظة، وأول ما نفكر فيه هو اصطحاب ما خف من لوازم شخصية وأي طريق نسلك للفرار».

وحمّل الخويلدي الحكومات المتعاقبة على البلاد مسؤولية تعزيز التشكيلات المسلحة نفوذها في طرابلس، مشيراً الى أن وزارة هيئة شؤون الجرحى ومبتوري الحرب تتولى رعاية مصابي الحروب، وتضمهم تباعاً عقب كل حرب، وتقدم لهم العلاج في الخارج والرواتب المجزية «بدون أي اعتبار لنتائج حروبهم على المواطنين وأراوحهم». وتساءل الخويلدي باستياء: «هل سمعتم يوماً أن حكومة عاقبت هؤلاء المسلحين حيال انتهاكاتهم. بالعكس يُسوّى الإشكال بين المتحاربين وينتهي الأمر وتستمر الحكومات في دفع رواتبهم واحتضانهم». وتتفق نجوى الباشا، وهي مواطنة من سكان حي باب بن غشير وسط العاصمة، مع شهادة الخويلدي. وذكّرت بالحرب التي دامت ليومين بين فصائل موالية لحكومة الوحدة الوطنية وأخرى موالية لحكومة مجلس النواب، إبّان محاولات الأخيرة، بقيادة رئيسها السابق فتحي باشاغا، دخول طرابلس. وأكدت أن ملفات تعويض أصحاب الشقق المتضررة جراء الاشتباكات التي شهدها الحي يومها لا تزال منظورة أمام محكمة عسكرية، أوكل إليها مهمة النظر في تعويضات الاشتباكات، من دون أن تُنجز حتى الآن.

ومنذ نحو عام شهدت طرابلس أربع مواجهات مسلحة بين فصائلها المختلفة. ففي مايو/أيار الماضي دار قتال عنيف لعدة ساعات بين فصيلي جهاز الردع واللواء 444 على خلفية اعتقال الأخير عناصر من جهاز الردع، قبل الوصول إلى اتفاق تم خلاله إطلاق سراح آمر اللواء 444 على أن ينسحب عناصر الأخير من مقار في مناطق تدخل بين نفوذ جهاز الردع قاموا باقتحامها والسيطرة عليها. وفي حين أسفرت الاشتباكات التي دارت في أغسطس الماضي عن سقوط أكثر من 50 قتيلاً و150 جريحاً، لم تصرح السلطات بأعداد القتلى والجرحى من المدنيين من بين هذه الأرقام، كما لم تصرح بأي إجراءات عقابية حيال الفصيلين المتناحرين اللذين استمرا في أداء مهامهما الأمنية وتبعيتهما للحكومة. وفي فبراير/شباط الماضي اندلع اشتباك لعدة ساعات بين جهاز الأمن العام وقوة فرسان الجنزور التابعة لجهاز دعم الاستقرار، بالإضافة إلى اشتباكات الخميس الماضي.

وفي تعبير عن سخطه واستيائه من تعاطي السلطات مع المجموعات المسلحة، قال مروان الزليطني، وهو أحد الذين تم إجلاء العقيد محمود حمزة من جهاز الردع. وفي مظهر يؤكد العجز عن السيطرة على قرار التشكيلات المسلحة، ظهر رئيس الحكومة عبد الحميد الدبيبة يومها في اجتماع قادة المجلس الاجتماعي لمنطقة سوق الجمعة بطرابلس، الذي ينحدر منه آمر جهاز الردع، وطلب تدخله لوقف الاشتباكات. وهو ما تم بالفعل، إذ أعلن المجلس الاجتماعي اتفاقه مع الدبيبة على إطلاق سراح آمر اللواء 444 وفي أغسطس/آب الماضي تجدد القتال بين الطرفين ليومين وسط حي الفرناج الذي يعد من أكثر المناطق اكتظاظاً بالسكان على خلفية اعتقال آمر اللواء 444

> شهدت طرابلس خلال نحو عام أربع مواجهات بين الفصائل
>
> عبد الحفيظ: لا إمكانية لضبط سلوك التشكيلات المسلحة

عنصر أمن تابع لحكومة الوحدة في طرابلس، أغسطس الماضي (Epa)

إسقاط قضايا ضد خليفة حفتر

اعلن رئيس التحالف الليبي الاميركي عصام عميش، اول من امس الجمعة، ان القاضية في المحكمة الاميركية الفيدرالية في فرجينيا، ليونا بيرنكما، اصدرت قرارا برفض الاستمرار بالنظر في القضايا المرفوعة ضد اللواء المتقاعد خليفة حفتر من قبل اسر الضحايا الليبيين والتي تتضمن تهم قتل تعذيب وجرائم عدة ارتكبها خلال حروبه في بنغازي ومحاولات اجتياح طرابلس، على اعتبار ان القضايا «لا تدخل بدقة ضمن إطار تخصص المحكمة».

أسرته ضمن 870 أسرة عبر ممرات آمنة من حي الفرناج أثناء اشتباكات أغسطس الماضي، في حديث مع «العربي الجديد»، إنه رفض تقديم ملف لطلب التعويض عن شقة أخيه في الفرناج بعد أن توفي شقيقه متأثراً بجراحه، إثر إصابة تعرض لها خلال الاشتباكات.

لا إمكانية لضبط سلوك المسلحين

واعتبر الضابط الليبي المتقاعد، الخبير في الشأن الأمني، الصيد عبد الحفيظ، في حديث مع «العربي الجديد»، أنه لا يوجد أي إمكانية قريبة لضبط سلوك التشكيلات المسلحة للعديد من الأسباب التي لا تتعلق إلا بعلاقتها بالحكومات فحسب، مشيراً إلى أن الظهير الاجتماعي أحد الأسباب التي تقف وراء قوة هذه التشكيلات. وأوضح أن هناك «ازدواجية غريبة، فمن ناحية أضر السلاح بالمواطن، ومن ناحية يلجأ الأخير إليه للاحتماء به، ويمكن أن نستشهد بواقعة مفاوضة الدبيبة للمجلس الاجتماعي لسوق الجمعة لإنهاء الاشتباكات بين جهاز الردع واللواء 444، وتمكن المجلس الاجتماعي من الضغط على جهاز الردع وإقناعه بوقف القتال».

ولفت عبد الحفيظ إلى أن «الحزازات المناطقية القديمة جعلت بعض المناطق تتمسك بمليشياتها، كتاجوراء وسوق الجمعة». ورأى أن «الخصومة المعروفة بين المنطقتين ومخاوف إحداهما من الأخرى تقف وراء دعم عليهما لمسلحيه، وبدون توفر حد أدنى من الاطمئنان للمنطقتين لن يتخليا عن وقوفهما وراء مسلحيهما»، كما لفت إلى سبب آخر وراء وجود فكرة المجاميع المسلحة، موضحاً أن «الفكرة ليست جديدة ولها قبول من المجتمع، الذي تعود على غياب مؤسسة الجيش والشرطة، بعد أن قام النظام السابق بتفكيك الجيش الليبي منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي واستبداله بالكتائب الأمنية». وأوضح أن «المجموعات المسلحة حالياً تشغل تقريباً المواقع ذاتها، وفيها من يقوم على إرث كتيبة أمنية سابقة، مثل اللواء 444 الذي يشكل مقاتلو لواء 32 معزز التابع للنظام السابق أغلبية مسلحيه». واعتبر أن الحكومات المتعاقبة «لم تملك استراتيجية واضحة للسيطرة على التشكيلات». وأوضح أن «كل حكومة لها برنامجها، هذا من جانب، ومن جانب آخر تفشل الحكومات في تنفيذ برامجها للحد من نفوذ هذه التشكيلات، كما حدث في حكومة الوفاق الوطني والحكومة الحالية للسبب نفسه، وهو وجود طرف مسلح متحفز للانقضاض على طرابلس وهو معسكر خليفة حفتر، وتضطر الحكومات إلى تقويتها لحماية نفسها، ومن هنا نشأت العلاقة بين الحكومات والتشكيلات المسلحة».

وأشار إلى أن إخضاع أفراد هذه التشكيلات «لتدريب مهني نظامي قد يعزز المسؤولية لديهم ويشكل طريقاً لاختراقها، كما أن تحديد مهام هذه التشكيلات قد ينهي تضارب مصالحها وتنخفض حدة الصدامات بينها. مثل هذه الإجراءات يمكن أن تكون آلية للحد من تغول السلاح، خاصة إذا تم إبعاد مقارها عن المناطق الأكثر كثافة بالسكان». وعدا عن الدعم المالي الذي تتلقاه التشكيلات المسلحة، أشار عبد الحفيظ إلى تمكنها من توفير موارد خاصة بها، عبر المشاركة في أنشطة تجارة البشر وتهريب الوقود والنفوذ داخل المؤسسات المالية للحصول على حصص كبيرة من أموال اعتمادات البنود، فضلاً عن توفير الحراسة والحماية لمقار أعمال التجار الكبار وشركاتهم. وفي رأيه فإن «تلك الموارد صعبت من عملية الضغط عليها من الحكومات والسيطرة عليها بوقف دفع رواتب مسلحيها مثلاً»، مشيراً إلى أن هذه الأسباب مجتمعة جعلت من دور الحكومات ضعيفاً وغير قادر على معاقبة التشكيلات المسلحة إزاء انتهاكاتها في حق المدنيين، وردع قراراتها المستقلة في تنفيذ بعضها على بعض هجمات مسلحة داخل الأحياء السكنية. وكانت مجزرة حي غرغور، التي وقعت في نوفمبر/تشرين الثاني 2013، أدت إلى أول احتجاج شعبي في طرابلس ضد نفوذ التشكيلات المسلحة وتغولها. وأدى إطلاق مليشيا «نسور مصراتة» يومها النيران عشوائياً على المتظاهرين بعد يومين من اندلاع الاحتجاجات إلى مقتل 47 مدنياً وإصابة 518. وفي أغسطس 2020 خرج سكان العاصمة على مدار أربعة أيام احتجاجاً على تردي الخدمات المعيشية وانقطاع الكهرباء لساعات طويلة، قبل أن ترتفع مطالبهم بضرورة مغادرة التشكيلات المسلحة العاصمة، ما أدى إلى اعتقالات واسعة في صفوفهم من مليشيات مقربة من حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج. وأجهضت الاحتجاجات بسبب الاعتقالات وتبخرت معها وعود السراج بإجراء تعديل وزاري للتجاوب مع مطالب المحتجين في تحسين الوضع المعيشي. وفي يوليو/تموز الماضي، وعلى مدار يومين نظم حراك شبابي وسم نفسه بحراك «بالتريس الشبابي» أوسع احتجاج سلمي في البلاد انطلق من العاصمة، وكان من بين مطالبه إنهاء عسكرة المليشيات وتسلطها، لكنه أجهض بحملة اعتقالات واسعة نفذتها مليشيات العاصمة تحت ذرائع عديدة، منها عدم حصوله على الإذن بالتظاهر.

تقرير

قيس سعيّد لا يريد منافسين

ملاحقة المرشحين المحتملين وشروط جديدة للمشاركة في الانتخابات الرئاسية

يقول سياسيون ومراقبون تونسيون إن إجراءات الرئيس قيس سعيّد المستمرة منذ 2021، تهيمن على أجواء الاستعداد للانتخابات الرئاسية المقبلة. وبينما يقبع مرشحون محتملون من المعارضين داخل السجون، فإن شروط الترشّح للانتخابات بحد ذاتها يحكمها دستور سعيّد

تونس ـ **بسمة بركات**

يرى سياسيون ومراقبون تونسيون أن الانتخابات الرئاسية، المتوقعة ما بين سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول المقبلين، ستكون مقيّدة بشروط سيفرضها رئيس الجمهورية قيس سعيّد تمكنه من إزاحة كل منافس محتمل له. ويضيف هؤلاء أن الملاحقات القتالية لمرشّحين محتملين والزج بهم في السجون هي تمهيد لمواصلة الحكم الفردي لسعيّد. وكان الأخير قد شدّد في كلمة ألقاها في مدينة المُنستير، وسط البلاد، بمناسبة الذكرى الـ24 لوفاة الرئيس التونسي الأسبق الحبيب بورقيبة في السادس من إبريل/نيسان الحالي، على «أنه لا يمكن القبول بالرجوع إلى الوراء أو بأن يتم الترشّح من قبل مجموعات ترتمي في أحضان الخارج». وأضاف أن المرشح «يجب أن يكون مُزكى من قبل التونسيين ومنتخباً من قبلهم وحدهم وليس من تمهد أي جهة أخرى». وكان سعيّد قد قال في المناسبة نفسها، العام الماضي: «لن أسلم وطني لمن لا وطنية له»، ما فُهم حينها بأنه سيكون هناك تضييق على مرشّحين محتملين، بعضهم مقيم بالخارج، مثل منذر الزنايدي، وزير السياحة في عهد الرئيس الأسبق الراحل زين العابدين بن علي.

وفي السياق، يرى أستاذ القانون الدستوري عبد الرزاق المختار، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه «لا يوجد في النص الدستوري» ما يفرض على المرشّح للانتخابات الرئاسية الإقامة في تونس، «وبالتالي، من هو مقيم في الخارج ويتمتع ببقية الشروط (للترشّح) في الفصل 89 من الدستور يمكنه الترشح للرئاسة». وتقول المادة 89 من الدستور، الذي أجرى سعيّد استفتاء لتعديله عام 2022، إن «الترشّح لمنصب رئيس الجمهورية حق لكل تونسي أو تونسية غير حامل لجنسية أخرى، مولود لأب وأم، وجد لأب، وجد لأم تونسيين، وكلّهم تونسيون بدون انقطاع» وهو ما يقصي مزدوجي الجنسية. كما تنص على أنه يجب أن يكون المرشّح أو المرشحة، «يوم تقديم ترشّحه، بالغاً من العمر 40 سنة على الأقل، ومتمتعاً بجميع حقوقه المدنية والسياسية»، علماً أن السنّ المطلوبة كانت 35 عاماً. ويوضح المختار أن «تقديم الترشح حسب الشروط المنصوص عليها في القانون الانتخابي سيفرض التوجه إلى هيئة الانتخابات، أي سيكون التقديم شخصياً ومن دون وكالة»، مضيفاً أن «أي منع غير دستوري وغير قانوني، وأي تأويل، سيكون تزيّداً (تجاوزاً) قانونياً». ويرأي المختار، فإن «الإشكال اليوم أن هناك مناخاً من عدم الثقة، وهناك من يرى أن هيئة الانتخابات (الهيئة العليا المستقلة للانتخابات) قد لا تقف على المسافة نفسها مع كل المترشحين، ما يعني أن دورها سيكون داخل دائرة الضوء وداخل دائرة التشكيك». يأتي ذلك خصوصاً في ظل «صدور قرارات ترتيبية (تنظيمية) من قبل الهيئة قد تكون بديلاً عن القانون الأساسي». ويشدد على أن «المسألة الدستورية واضحة، وهي أنه لا يمكن وضع شروط غير منصوص عليها دستورياً، وإلا فستتحول الهيئة بديلاً عن المشرّع»، مضيفاً أنها «مدعوة لاحترام الدستور».

من جهته، يقول الأمين العام لحزب العمال حمة الهمامي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «الحزب يعتبر أن لا ظروف موضوعية لإجراء انتخابات، إذ وضع قيس سعيّد شروطها في دستور كتبه بنفسه، وقواعد حددها لكي يكون هو المرشح الأوحد». ويضيف أن الانتخابات «عبارة عن بيعة أكثر منها انتخابات رئاسية». ويلفت الهمامي إلى أن «حزب العمال لن يشارك في انتخابات بشروط سعيّد، وسيقاطعها وسيدعو إلى مقاطعتها». ويرأي الهمامي، فإن من «قاطع الانتخابات التشريعية (بدورتَيها الأولى نهاية 2022، والثانية بداية 2023) والاستفتاء على دستور (عام 2022) لم يشارك في الانتخابات الرئاسية، فكأنه يعترف ضمنياً بالانقلاب ويعطي مشروعية لصعود قيس سعيّد مجدداً، وبالتالي سيمنحه مبررات لمواصلة الحكم». ويشير إلى أن «كل ما فعله سعيّد منذ الانقلاب كان الهدف منه البقاء في السلطة، ولذلك عمل على الزج بكل من ينوي الترشّح، في السجن». كما «جرى تلفيق القضايا ضد معارضين، إلى جانب وضع شروط للانتخابات بطريقة فردية، لأن الهدف إزاحة كل من يفكر في الترشّح، وإزاحة أي منافس جدي» لسعيّد. ويقول الهمامي إن «سعيّد لا يخفي ذلك، بل صرّح علانيةً بذلك خلال زيارته أخيراً محافظة المنستير، عندما تحدّث عن عدم منح الرئاسة لشخص غير وطني»، لكنه يوضح أن «هذا لا يعني فسح المجال لسعيّد لكي يفعل ما يريد، بل تنبغي مقاومة الانقلاب، ورفض ما يحصل من خلال النضال والنزول إلى الشارع بطريقة سلمية وقانونية، وطرح البديل وفرض شروط التعديلات مزدوجي الجنسية ومنعتهم من الترشّح، فيما ينطبق هذا الشرط أيضاً على المرشح للانتخابات الرئاسية، إذ نص الدستور الجديد على ذلك في المادة 89، علماً أن شروط الترشّح للانتخابات الرئاسية تحكمها تعديلات الدستور الجديد. وإلى حد الآن، يبدو كل منافسي سعيّد المحتملين للرئاسة، والذين أعلنوا نيّتهم الترشّح، إما داخل السجن (الأمين العام للحزب الجمهوري عصام الشابي، ورئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسي)، أو مهددين بالملاحقة القضائية خارجه، كالزنايدي، والإعلامي نزار الشعري، والأمين العام لحزب الاتحاد الشعبي الجمهوري لطفي المرايحي. وفي هذا الصدد، يقول عضو جبهة الخلاص الوطني القيادي في حركة النهضة رياض الشعيبي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن الإشكال يتمثل «في كيفية تنظيم انتخابات حرة ونزيهة»، مضيفاً أن «السلطة مطالبة بتنظيم الانتخابات وفق المعايير المتفق عليها». ويلفت بالتالي إلى أنه «في ظل منع المرشّحين من تقديم ترشّحهم بوسائل غير قانونية، والضغط على هيئة الانتخابات والهيمنة على قوانين اللعبة، فإن كل هذا يلغي القيمة السياسية للانتخابات». ويشير إلى أن «السلطة إذا حاولت التحكم في الانتخابات، فستكون بذلك قد صادرت نتيجتها، فيما تفقد هذه الانتخابات أي أهمية». ويعتبر الشعبي أن «الرسائل التي ترسلها السلطة حالياً سلبية، وما لم يحصل ضغط على السلطة لحماية مكسب هام وقع تكريسه خلال 10 سنوات من الانتقال الديمقراطي (منذ ثورة 2010)، فإنها ستلغي آخر ركيزة من هذا الانتقال الديمقراطي»، وذلك «بمنع المرشّحين (من الترشّح) والتحكم في قوانين وقواعد اللعبة». ويضيف أنه «إلى الآن الرسائل لا تزال سلبية». ويقول الشعبي إن «الجبهة ستناضل ميدانياً وسياسياً وإعلامياً للضغط على السلطة، من أجل توفير الشروط الملائمة للانتخابات، واحترام قواعد المنافسة». ويشير إلى أن «الرهان هو كيفية إنقاذ البلاد بالوسائل الديمقراطية، وهو ما تسعى إليه الجبهة، أي الحرص على المشاركة في الانتخابات المقبلة والدفاع عن حق الجميع في التنافس». وينطلق موقف الجبهة «من الإيمان بأن الديمقراطية يمكن أن تدافع عن نفسها وتصمد أمام التسلّط»، لكن الشعبي يستدرك بالقول: «للأسف، السلطة تواصل إغلاق الفضاء العام، ومنع حرية التعبير بالمرسوم 54، ما يدفع بالبلاد نحو مزيد من التأزم والفشل على كل المستويات». وصدر المرسوم عدد 54 في سبتمبر/أيلول 2022، ويتعلق بمكافحة الجرائم الإلكترونية، ويهدف رسمياً إلى «ضبط الأحكام الرامية إلى التوقّي من الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات». لكن المرسوم أثار الجدل بسبب العديد من فصوله، خصوصاً الفصل 24، الذي يجرّم حرية التعبير، إذ تصل العقوبات فيه إلى السجن 10 سنوات. من جهته، يرى القيادي في الحزب الجمهوري المولدي الفاهم، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «سعيّد وضع دستوراً بنفسه ولن يقبل بأي منافس له أو أي مرشح جدي». ويوضح أن «الانتخابات الرئاسية عرس ديمقراطي، وتتطلب مناخاً للمشاركة، والشعوب تفتخر بها»، مستدركاً: «للأسف، نحن الآن تحت وقع المرسوم 54، وتمكن تسمية ما سيحصل بأي شيء، إلا بكونه انتخابات». ويلفت الفاهم إلى أنهم في الحزب الجمهوري «واكبوا الانتخابات في النظام البورقيبي، إذ كان هناك الحزب الواحد»، وكذلك «في فترة الرئيس المخلوع بن علي، إذ تعددت العناوين، ولكن ويل لكل منافس يتجاوز السلطة». ويضيف أنه بعد ذلك «جاءت الثورة والديمقراطية، لكن حصلت خيبة أمل، وعدنا إلى ما قبل الثورة»، معتبراً بالتالي أن «الظروف غير ملائمة» للانتخابات.

«أجواء حروب»

يرى القيادي في الحزب الجمهوري، المولدي الفاهم، أن التهديد والوعيد من قبل بعض الصفحات على مواقع التواصل المناصرة للرئيس قيس سعيّد (الصورة) «يذكران بأجواء الحروب وليس بأجواء الانتخابات». كما يتوقف عند عدم وجود معارضة موحدة، ليخلص الى ان «المناخ ككل غير ملائم، خصوصاً في ظل سجن المعارضين». ويشير الى انّ المطلوب توفير مناخ تجرى فيه الانتخابات وفق المقاييس الدولية المعمول بها، وإلا فهنيئاً لسعيّد بفوزه.

خلال الفرز بعد الاستفتاء على الدستور، أريانة، 2022 (فتحي بلعيد/فرانس برس)

مهمة صعبة لتفكيك الأزمات

تشكيل المجلس الانتقالي في هايتي

على الرغم من إضفاء الطابع الرسمي على تشكيل مجلس رئاسي انتقالي في هايتي، فإن محللين شككوا في إمكانية تعيين بديل لرئيس الحكومة أرييل هنري بسرعة

أضفت حكومة هايتي الطابع الرسمي على تشكيل مجلس رئاسي انتقالي من تسعة أعضاء، في خطوة تأخرت طويلاً، وتهدف إلى أن تكون الخطوة الأولى نحو استعادة الأمن في البلد الكاريبي الذي مزقته العصابات، إلا أن محللين شككوا في إمكانية تنصيب الأعضاء الجدد بسرعة بما يتيح له بدء العمل على معالجة وتفكيك الأزمات السياسية والأمنية التي تغرق فيها البلاد. وبعد أسابيع على مفاوضات سادها توتر، وشهر على إعلان استقالة رئيس الوزراء في هايتي أرييل هنري، جرت الموافقة رسمياً، أمس السبت، على المجلس الرئاسي الانتقالي، الذي ستجب عليه إعادة إرساء النظام والاستقرار في بلد يواجه أعمال عنف تمارسها عصابات. وأعلن هنري، في مرسوم وقعه ونشر في الجريدة الرسمية «لو مونيتور»، أنه يتعين على أعضاء المجلس الانتقالي أن «يسارعوا» إلى تعيين رئيس جديد للوزراء وأن يشكلوا حكومة جامعة، مشيراً إلى أن «تفويض المجلس ينتهي في 7 فبراير/شباط 2026 على أبعد تقدير». وأوضح المرسوم أن المجلس لم يتسلم بعد رسمياً مقاليد حكم البلاد وأن هنري «سيقدّم استقالة حكومته بعد تعيين رئيس جديد للوزراء». ويتألف المجلس من تسعة أعضاء يمثلون الأحزاب السياسية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، منهم سبعة يحق لهم التصويت واثنان مراقبان. إلا أن المرسوم ترك العديد من الأسئلة من دون إجابة، إذ لم يذكر أسماء أعضاء المجلس الجدد، أو يحدد إطاراً زمنياً لتنصيب المجلس واستبدال هنري الذي تعهد قبل شهر بالتنحي بمجرد تولي خليفته منصبه. وفي إشارة إلى أن هنري سيحتفظ في البداية بالإشراف على كل الإجراءات، يسمح المرسوم لرئيس الوزراء الحالي باتخاذ «الترتيبات اللازمة» قبل التعيينات الجديدة، موضحاً أنه يجب على أولئك الذين جرى اختيارهم بعد ذلك «المشاركة، بالاتفاق مع رئيس الوزراء، في تشكيل حكومة شاملة». ويدعو المرسوم المجلس إلى المساعدة في تسريع نشر القوات الدولية التي طلبها هنري في العام 2022 لمساعدة الشرطة في معاركها مع العصابات.

يشار إلى أنه كان قد أُعلن عن الخطة الانتقالية في 11 مارس/آذار الماضي، مع شن مسلحي العصابات هجمات على أجزاء من العاصمة بورت أو برنس، مجبرين هنري على البقاء خارج البلاد جراء إغلاق المطار. وينص المرسوم على أن يكون مقر المجلس في القصر الوطني وسط العاصمة الذي تعرض لهجمات في الأسابيع الماضية. وبعد نشر المرسوم في الجريدة الرسمية، أفادت وسائل الإعلام المحلية بوقوع إطلاق نار في أجزاء من بورت أو برنس. وقال متحدث باسم نقابة الشرطة إن ضابطاً قتل بالرصاص أثناء زيارته أقاربه قرب ميناء العاصمة. وقالت الحكومة، في بيان منفصل، إنها دعت ممثلي المجلس المعين لتقديم وثائق تثبت أهليتهم في المكاتب الحكومية في العاصمة. وكانت المجموعات التسع، التي تمثل أحزاب سياسية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، قدمت مرشحين عنها للمجلس، لكن لم يُضفَ الطابع الرسمي على هذه الترشيحات. وقال كاميل لوبلانك، وهو محام ووزير عدل سابق، لوكالة رويترز، إنه يُعتقد أنه قد تُرفض أسماء بعض الشخصيات التي رُشّحت لعضوية المجلس، وأن الأمر قد يستغرق بعض الوقت قبل تنصيبهم، نظراً لصعوبة معالجة الوثائق القانونية. وأضاف: «قد يكون الأمر صعباً للغاية»، موضحاً أنه يؤيد المجلس إذا كان قادراً على إحداث خرق في الأزمة الحالية والمساعدة في إعادة فتح الموانئ وجلب الإمدادات الغذائية الأساسية إلى بلد يواجه الجوع الحاد. وأضاف أن «إعلان المجلس الانتقالي يجب أن يسمي رئيس الوزراء بسرعة». واستبعد المحامي كاميل فيفر إمكانية تعيين رئيس حكومة بسرعة. وقال: «ربما كان ينبغي تحديد إطار زمني. في غضون ذلك، لا يزال هنري رئيساً للوزراء. كما هو الحال، ليس هناك ضمان أن يُوافَق على أعضاء المجلس الذين اختيروا بالفعل، حيث لم تجرى أي عمليات تحقق في هذا الصدد». وسارعت مجموعة دول الكاريبي (كاريكوم)، التي رعت مفاوضات تشكيل المجلس الانتقالي، إلى الترحيب بإنشائه رسمياً. ورأت، في بيان، في ذلك خطوة تتيح «إمكانية بداية جديدة لهايتي»، لكنها أقرت في الوقت نفسه بأن البلاد ما زالت تتعين عليها مواجهة «تحديات كبيرة». من جهتها، رأت وزارة الخارجية الأميركية، في بيان، في تشكيل المجلس «خطوة إيجابية نحو استعادة الأمن، وفتح الطريق أمام انتخابات حرة وشفافة ونحو استعادة الديمقراطية والحوكمة الشاملة، والنشر السريع لبعثة متعددة الجنسيات لدعم الأمن».

(فرانس برس، رويترز)

> كاميل فيفر: لا ضمان بالموافقة على أعضاء المجلس الانتقالي

عناصر في الشرطة قرب القصر الرئاسي في بورت او برنس، إبريل الحالي (منتور ديفيد لورانس/Epa)

الحدث

أوكرانيا تشكو تدهور الجبهة الشرقية

أقرّ رئيس الأركان الأوكراني أولكسندر سيرسكي أن الوضع على الجبهة الشرقية «تدهور جداً في الأيام الأخيرة»، مشيراً إلى «تصعيد» في هجوم الجيش الروسي الذي يدفع خصوصاً باتجاه مدينة تشاسيف يار. وكتب سيرسكي، على موقع تليغرام أمس السبت، أن «الوضع على الجبهة الشرقية تدهور في الأيام الأخيرة. وهذا عائد خصوصاً إلى تصعيد كبير في هجوم العدو بعد الانتخابات الرئاسية في روسيا» التي جرت منتصف مارس/آذار الماضي. وأضاف أن الجيش الروسي يهاجم المواقع الأوكرانية في قطاعي ليمان وباخموت «بمجموعات هجومية مدعومة بمركبات مدرعة»، وكذلك في قطاع بوكروفسك. وأوضح سيرسكي أن ذلك «أصبح ممكناً بفضل الطقس الحار والجاف الذي جعل معظم المناطق المفتوحة متاحة للدبابات»، مشيراً إلى أنه رغم الخسائر، ينشر الجيش الروسي «وحدات مدرعة جديدة»، ما يسمح له بتحقيق «نجاحات تكتيكية». وكثّف الروس ضغوطهم حول تشاسيف يار في الأيام الأخيرة، بينما تقول كييف إن هذه المدينة الأساسية في الشرق تتعرض «لنيران متواصلة». وتبعد تشاسيف يار، الواقعة على مرتفع، على بعد نحو 30 كيلومتراً جنوب شرق كراماتورسك، المدينة الرئيسية في المنطقة الخاضعة للسيطرة الأوكرانية، وتعد محطة مهمة للسكك الحديد والخدمات اللوجستية للجيش الأوكراني. وأكد سيرسكي أنه تم تعزيز المناطق المهددة بوسائل دفاع جوي. وقال إن «مسألة التفوق التقني على العدو في مجال الأسلحة عالية التقنية تُطرح من جديد. بهذه الطريقة وحدها يمكننا التغلب على عدو أكبر»، معتبراً أنه من الضروري أيضاً «تحسين جودة تدريب العسكريين». في المقابل، قالت وزارة الدفاع الروسية، في بيان أمس السبت، إن قواتها سيطرت على قرية بيرفومايسكي في منطقة دونيتسك الأوكرانية وحسنت موقعها التكتيكي على خط الجبهة هناك. في هذه الأثناء، اعتبر المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف، في مؤتمر صحافي مساء أمس الأول الجمعة، أن اتفاق سلام غير مكتمل في العام 2022 بين روسيا وأوكرانيا قد يكون الأساس لمفاوضات جديدة، لكن برأيه لا يوجد ما يشير إلى أن كييف مستعدة للمحادثات. وقال بيسكوف إن الكثير تغير منذ العام 2022، بما في ذلك ما قال إنه إضافة أربع مناطق جديدة إلى الأراضي الروسية، في إشارة إلى أجزاء من أوكرانيا ضمتها روسيا بشكل جزئي أو كلي وهي دونيتسك ولوغانسك وزابوريجيا وخيرسون. لكن بيسكوف قال إن اتفاق إسطنبول غير المكتمل قد يظل الأساس لمحادثات جديدة، وإن روسيا مستعدة لذلك. وعما إذا كانت موسكو شعرت بأي استعداد من جانب كييف لإجراء محادثات، قال «لا، لا نشعر بذلك». وذكرت تقارير إعلامية وقتها أن الاتفاق تضمن بنوداً تطالب أوكرانيا بتبني وضع محايد من الناحية الجيوسياسية وعدم الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو)، والحد من حجم قواتها المسلحة ومنح وضع خاص لشرق أوكرانيا. وبدا أن الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، الذي التقى بطلاب في غرب أوكرانيا أمس الأول الجمعة، يستبعد استخدام محادثات 2022 أساساً لمزيد من المناقشات، قائلاً إن الاجتماعات في ذلك الوقت لم تكن محادثات بالمعنى الحقيقي. وأجاب «لا» عندما سئل عما إذا كانت محادثات 2022 في بيلاروسيا وتركيا لديها القدرة على وقف الحرب.

من جهة ثانية، نقلت وكالة رويترز عن مسؤولين أميركيين بارزين، لم تحدد أسماءهم قولهم أول من أمس الجمعة، إن الصين تدعم المجهود الحربي الروسي في أوكرانيا من خلال مساعدة موسكو في بناء أكبر حشد للعتاد العسكري منذ الحقبة السوفييتية وتزويدها بتكنولوجيا طائرات مسيّرة وصواريخ وتصوير بالأقمار الاصطناعية وآلات. وردت السفارة الصينية في الولايات المتحدة، في بيان، على ما ذكره المسؤولون الأميركيون، مشيرة إلى أن بكين لم تقدم أسلحة لأي طرف، مضيفة أنها «ليست منتجة أو طرفاً في الأزمة الأوكرانية».

(فرانس برس، رويترز)

> محاولة اغتيال في موسكو

أصيب ضابط سابق في أجهزة الأمن الأوكرانية «إس بي يو» يدعى فاسيلي بروزوروف، مساء أول من أمس الجمعة، في «محاولة اغتيال» بعبوة وضعت أسفل سيارته في موسكو. وفي فيديو على موقع تليغرام، قال بروزوروف، الضابط السابق الذي يعيش في موسكو: «ليس لديّ أدنى شك في أنّ النظام الإرهابي في كييف كان وراء المحاولة. لكنّها فشلت. أنا على قيد الحياة وبصحة جيدة وسأواصل إدانة جرائم السلطات الأوكرانية».

جنود أوكرانيون يتدربون في كييف، إبريل الحالي (رويترز)

تقرير

أوستن وماركوس جونيور في واشنطن أول من أمس (لويس ام الفاريز/ اسوشييتد برس)

تلميح فيليبيني إلى تغيير الوضع في بحر الصين الجنوبي

تحمل تصريحات الرئيس الفيليبيني فرديناند ماركوس جونيور، أول من أمس الجمعة، بشأن القمة الثلاثية، التي عُقدت في البيت الأبيض مساء الخميس الماضي، بينه وبين الرئيس الأميركي جو بايدن، ورئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا، رسائل في أكثر من اتجاه. وحاول ماركوس أن يطمئن الصين جزئياً بالقول إن القمة «ليست ضد أي دولة» وذلك بعدما أبدت بكين امتعاضها من نتائجها وذهبت إلى حد استدعاء السفير الفيليبيني لديها جايمي فلوركروز، والوزير المفوض لسفارة اليابان لدى الصين يوكوتشي أكيرا، لتقديم احتجاج رسمي، وللاعتراض على ما وصفته وزارة خارجيتها بأنها «تعليقات سلبية» ضد الصين خلال القمة الثلاثية في واشنطن. لكن ماركوس كان يؤكد في الوقت نفسه أن اتفاق التعاون بين الفيليبين والولايات المتحدة واليابان، سيغير «الديناميكية» في بحر الصين الجنوبي والمنطقة.

وشدّد ماركوس خلال مؤتمر صحافي في واشنطن، مساء أول من أمس، على أن «الاتفاق الثلاثي مهم للغاية»، مضيفاً أنه «سيغير الآليات (التحركات) التي نراها في المنطقة، في رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان، لا تضم الصين) في آسيا، وحول بحر الصين الجنوبي». ومع ذلك، قال ماركوس إن القمة «ليست ضد أي دولة»، لكنها ركزت على تعميق العلاقات الاقتصادية والأمنية بين مانيلا وواشنطن وطوكيو.

وكان الزعماء الثلاثة قد عبّروا، في بيان مشترك عقب القمة، عن «مخاوف جدية بشأن السلوك الخطير والعدواني» للصين في بحر الصين الجنوبي. من جهته شدّد بايدن، عقب القمة، على التزام بلاده بأمن اليابان والفيليبين، محذراً من أن «أي هجوم على طائرة أو سفينة أو على القوات الفيليبينية» سيدفع إلى تنفيذ معاهدة الدفاع المشترك بين واشنطن ومانيلا، الموقعة عام 1951.

والتقى ماركوس في واشنطن أيضاً وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن، الذي أكد له استمرار الدعم الأميركي. وقال أوستن إن «هذا التعاون برمته أمر بالغ الأهمية لأمننا الجماعي، والازدهار المستمر في أنحاء المنطقة».

وتطالب الصين بالسيادة على بحر الصين الجنوبي بأكمله تقريباً، على الرغم من الحكم الذي أصدرته المحكمة الدائمة للتحكيم (تبت بالنزاعات بين الدول والوكالات الحكومية والمنظمات الدولية والأطراف الخاصة) عام 2016، والذي وجد أن مطالبات بكين ليس لها أي أساس قانوني. ووقعت سلسلة من المواجهات بين السفن الفيليبينية والصينية، الشهر الماضي.

وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع الصينية، وو تشيان، أول من أمس الجمعة، إن «الصين لن تسمح للفيليبين بأن تتصرف بإرادة منفردة بشأن بحر الصين الجنوبي». وأضاف رداً على استفسار إعلامي بشأن التدريبات البحرية المشتركة أخيراً بين الولايات المتحدة واليابان وأستراليا والفيليبين في بحر الصين الجنوبي، إن «الصين تتمسك بألا يستهدف التعاون الدفاعي بين الدول، أي دولة معينة». وأوضح أن أنشطة الصين في بحر الصين الجنوبي مبررة وقانونية، بينما تلوم الصين «دولة معينة غير إقليمية» لإرسالها بشكل متكرر سفناً وطائرات عسكرية إلى بحر الصين الجنوبي لاستعراض قوتها.

(رويترز، العربي الجديد)